



جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير
الشعبة: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
التخصص: مالية وتجارة دولية
من إعداد الطلبة:

- لعمارة إيمان
- شريفي فطيمة الزهرة

بعنوان:

أثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة
2022-1999
(دراسة تحليلية)

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	الرتبة: أستاذ محاضر أ	الاسم واللقب: قطاف سهيلة
مناقشا	الرتبة: أستاذ محاضر أ	الاسم واللقب: هادف ليلي
مشرفا	الرتبة: أستاذ محاضر أ	الاسم واللقب: نمديل وحيد

السنة الجامعية: 2024 / 2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٤٣٨

الإهداء

"بسم خالقي وميسر اموري. لك كل الحمد والامتنان "

اهدي هذا النجاح لنفسي اولاً ثم الى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة...

الى والدي العزيزين:

شكرا لدعمكم وتشجيعكم الدائم، لصبركم وإيمانكم بقدراتي. بفضلكم وصلت الى هذه المحطة المهمة في حياتي.

إلى أساتذتي الكرام:

شكرا لعلمكم وارشادكم، لصبركم وتفانيكم ومساعدتكم. بفضلكم اكتسبت المعرفة والمهارات التي مكنتني من النجاح.

إلى أصدقائي الأعزاء وكل من ساندني وآمن بقدراتي:

شكرا ل صداقتكم ودعمكم المعنوي وكلماتكم المحفزة، بفضلكم لم أشعر بالوحدة في هذه الرحلة.

أهدي إليكم جميعا هذا الإنجاز وفرحة التخرج.

لله الشكر كله ان وفقني لهذه اللحظة، فالحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

لعمارة إيمان

الإهداء

الحمد لله الذي بفضلته تتم الصالحات والذي بفضلته وعونه تم انجاز هذا العمل المتواضع و
الذي نرجو أن يكون في المستوى المنتظر أما بعد.....

إلى صاحبة القلب الحنون والعقل الحكيم، حبيبتي ورفيقتي وأستاذتي الأولى والأخيرة
أمي فلقد كان أي نجاح حققته في مسيرتي الدراسية وحتى في حياتي العملية واليومية
بفضلها ومهما أثبتت عليها بالشكر والعرفان فلن أوفيها حقها ومن هذا المنبر أوجه لها
أسمى عبارات الشكر والتفاني وأقول لها اطال الله في عمرك وأدام عليك الصحة والعافية.
وإلى من أورثني اسمه وحبه.. سندي وحبيب قلبي، من أعطاني الأمن والأمان.. الحب
والحنان أبي العزيز أسأل الله أن يشفيك ويطيل في عمرك.. سالما غانما من كل سوء.
إلى كل أفراد عائلتي الأعزاء وبالأخص أولادي فلذات كبدي وقطعة من روعي اللذان
تكبدا معي تعب هذه الدراسة لذا اهدي لهما هذا العمل كزبدته تمحو كل عناء أو تقصير قد
بدر مني اتجاههما أحبكما.

وأهدي لكم هذا العمل المتواضع.

شريقي فطيمة الزهرة

شكر و عرفان

وزن الشكر لما وجد له العلماء ميزانا ولو طلب منا لمن تقدم هذا الشكر لقلنا:

بدأ بذى نحمد الله عز وجل ونشكره على نعمه التي لا تعد ولا تحصى والحمد لله الذي أنار لنا العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووقفنا إلى إنجاز هذا العمل.

يقول النبي صلى الله عليه وسلم: {من لم يشكر الناس لم يشكر الله}، نتوجه بالشكر الجزيل وعظيم الامتتان إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل وفي تذليل ما وجهناه من صعوبات.

ونخص بالذكر الأستاذ " نمديل وحيد " الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عوناً لنا في إتمام هذا البحث، وإلى كل من ساعدنا وشجعنا على إتمام هذا العمل.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التدفقات الأجنبية لرؤوس الأموال على النمو الاقتصادي في الجزائر والتي تأخذ أربعة أشكال وهي الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، القروض الأجنبية، المعونات الأجنبية وتحويلات المهاجرين. واستخدمنا في ذلك التحليل هيكل نسبي، وباستخدام بيانات سنوية تغطي الفترة 1999-2022، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل بعض المفاهيم المتعلقة بحركة رؤوس الأموال الدولية والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى العلاقة التي يمكن أن تربطهما. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ان يوجد علاقة إيجابية بين تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والنمو الاقتصادي ولكن تتأثر هذه العلاقة بمجموعة من العوامل تختلف بين الدول.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، القروض الخارجية.

Abstract:

The study aimed to analyse the impact of foreign capital flows on Algeria's economic growth, which takes four forms: foreign direct and indirect investment, foreign loans, foreign aid and migrants' remittances. In that analysis, we used a relative structure, using annual data covering the period 1999–2022, to which end the analytical descriptive approach was based by describing and analysing some concepts of international capital movements and economic growth, as well as the relationship they could have.

The study found several results, the most important of which was that there was a positive relationship between foreign capital flows and economic growth, but that relationship was influenced by a range of factors that differed between States.

Key words: Economic growth, foreign direct investment, gross domestic product, Foreign capital flows, external loans.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
-	إهداء
-	شكر وعرافان
I	الملخص
II	قائمة المحتويات
IV	قائمة الجداول
V	قائمة الأشكال
VI	قائمة الملاحق
أ-ث	مقدمة
-	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدفقات رؤوس الاموال الاجنبية والتنمية الاقتصادية
06	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية
06	المطلب الأول: تعريف وأهمية تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية
09	المطلب الثاني: مبررات اللجوء إلى التمويل الدولي
12	المطلب الثالث: أشكال تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية
16	المبحث الثاني: لمحة مفاهيمية حول النمو الاقتصادي
16	المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي
18	المطلب الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية
20	المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي

الصفحة	العنوان
23	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
23	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية
28	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
-	الفصل الثاني: أثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2022)
36	المبحث الأول: العلاقة بين تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والنتاج المحلي الإجمالي
36	المطلب الأول: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي (المباشر، الغير مباشر) والنمو الاقتصادي
39	المطلب الثاني: العلاقة بين تحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي
40	المطلب الثالث: العلاقة بين القروض الأجنبية والنمو الاقتصادي
42	المطلب الرابع: العلاقة بين المعونات الأجنبية والنمو الاقتصادي
43	المبحث الثاني: هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وأثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1999-2022
43	المطلب الأول: تطورات هيكل رؤوس الأموال الأجنبية والنتاج المحلي في الجزائر
54	المطلب الثاني: أثر هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر
70	خاتمة
75	قائمة المراجع
78	الملاحق
-	الملخص

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
28	المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية	01
32	المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية	02
55	هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر	03
58	هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1999-2022)	04
60	الهيكل النسبي لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1999-2022)	05
63	إجمالي ونسبة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بالنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي للدول (الجزائر، مصر، إيران، ماليزيا وفرنسا)	06

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
44	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر للفترة 1999-2022	01
47	تدفق تحويلات المهاجرين خلال الفترة 1999-2022	02
48	تدفق استثمارات الحافظة خلال الفترة (1999-2022)	03
49	تدفق القروض الخارجية إلى الجزائر خلال الفترة 1999-2022	04
51	تدفق المساعدات الأجنبية خلال الفترة 1999-2022	05
53	تطورات الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1999-2022	06

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة	78
02	التحويلات الشخصية المدفوعة	79
03	استثمارات الحافظة، سندات	80
04	ارصدة الدين الخارجي، العام والمضمون من قبل الحكومة	81
05	صافي المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونات الرسمية المتلقات	82
06	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)	83
07	هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الى الجزائر	84
08	تدفقات استثمارات الحافظة كنسبة الى الناتج المحلي	85
09	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة الى الناتج المحلي	86
10	تدفقات تحويلات المهاجرين كنسبة الى الناتج المحلي	87
11	تدفقات المساعدات الأجنبية كنسبة الى الناتج المحلي	88
12	تدفقات القروض الأجنبية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	90
13	إجمالي ونسبة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بالنسبة للناتج المحلي في الجزائر	91
14	إجمالي ونسبة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بالنسبة للناتج المحلي في مصر	91
15	إجمالي ونسبة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بالنسبة للناتج المحلي في إيران	92
16	إجمالي ونسبة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بالنسبة للناتج المحلي في فرنسا	92
17	إجمالي ونسبة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بالنسبة للناتج المحلي في ماليزيا	92

مقدمة

مقدمة:

تشهد المؤسسات الاقتصادية اليوم تحديات كبيرة نتيجة التطور الذي لحقها في ظل النظام الدولي الجديد من جهة والتكتلات الاقتصادية من جهة أخرى. والمؤسسات الجزائرية كواحدة من المؤسسات الاقتصادية وجدت نفسها مرغمة على إعادة ترتيب أمورها تماشياً مع التحديات التي تواجه كل من الاستثمار وعملية التمويل ودعم النمو والتنمية الاقتصادية، في ظل اتساع مجال العولمة التي تشهدها الأسواق المالية.

فالتمول الدولي يدرس ديناميكيات أسعار الصرف والاستثمار الأجنبي وتأثيراتها على اقتصاد الدولة، ويدرس أيضاً المشاريع الدولية والاستثمارات الدولية وتدفقات رؤوس الأموال ونظراً لأهمية التجارة الخارجية في زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول بما تتيح من فتح أسواق جديدة وتشجيع عمليات الاستثمار، فإن ذلك لن يتم بشكل تام ما لم يرافقها التمويل الدولي وخصوصاً دولة الجزائر.

تعد الجزائر من بين الدول العربية الأخرى التي حققت ضعفاً على مستوى الأداء الاقتصادي في ظل النظام المالي والمصرفي الحالي إلى جانب ضعف بيئة الأعمال، لذلك نهدف من هذه الدراسة إلى تحليل أثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو والأداء الاقتصادي.

● إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

- ما مدى تأثير هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- ومن أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:
- ما هي مبررات الحاجة إلى التمويل الدولي الأجنبي؟
- ماهية النمو الاقتصادي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية؟
- ما هي طبيعة العلاقة التي يمكن أن تربط بين أشكال حركة رؤوس الأموال الدولية بالنمو الاقتصادي؟

- هل حققت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية النتائج المنتظرة منها في الاقتصاد الجزائري بخصوص تطور وتيرة النمو الاقتصادي خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2022؟

• فرضيات الدراسة:

- للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:
- تعود مبررات الحاجة للتمويل الدولي إلى ثلاث فجوات (الموارد المحلية، فجوة التجارة الخارجية وفجوة الموازنة العامة).
- تعد التنمية الاقتصادية مفهوم واسع يحوي النمو الاقتصادي.
- توجد علاقة إيجابية متباينة بين تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- لم تحقق تدفقات رؤوس الأموال النتائج المرجوة منها في الاقتصاد الجزائري.

• أهمية الدراسة:

تتبنى أهمية هذه الدراسة من حيوية الموضوع الذي تم تناوله، ولما لهذا الأخير من مساهمة فعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال زيادة التفاعل مع العالم الخارجي بالإضافة إلى زيادة الدخل وتحسين الناتج المحلي، مما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني، حيث إن معرفة أشكال تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى بلد ما، يساهم بلا شك في معرفة الأثر الإجمالي الذي يمكن أن يتركه تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي.

• أهداف الدراسة:

نستهدف من هذه الدراسة تحقيق ما يأتي:

- تحديد المفاهيم الأساسية والمستحدثة لموضوع تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.
- قياس وتحليل النمو الاقتصادي في الجزائر.

- معرفة هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى كل من الجزائر.
- التعرف على مدى تأثير تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

• منهج الدراسة:

في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وقد تم الاعتماد على الدراسة التحليلية في معالجة الفصل التطبيقي وذلك من خلال جمع مختلف المعلومات والبيانات المتعلقة بالموضوع، وتحليلها واستخراج مختلف النتائج.

• حدود الدراسة:

- الحدود الزمنية: لقد تم تحديد فترة الدراسة من سنة 1999 إلى غاية السنة 2022
- الحدود المكانية: دراسة الاقتصاد الجزائري.
- أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

- أهمية الموضوع على الساحة الدولية.
- إثراء المكتبة بمرجع جديد لمساعدة الطلبة على التحصيل العلمي الجيد.
- معرفة مدى مساهمة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

• صعوبات الدراسة:

- صعوبة عزل تأثير تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية عن تأثير العوامل الأخرى التي تؤثر على النمو الاقتصادي، مثل السياسات الحكومية، والظروف الاقتصادية العالمية والصدمات الخارجية كذلك أسعار المحروقات.
- قد تتفاعل رؤوس الأموال الأجنبية مع هذه العوامل الأخرى، مما يجعل من الصعب تحديد تأثيرها بشكل منفصل.

• هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى مقدمة وفصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول مفاهيم أساسية حول تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، أما المبحث الثاني لمحة مفاهيمية حول النمو الاقتصادي، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى دراسة تحليلية لفهم العلاقة وأثر تدفقات رؤوس الأموال على النمو الاقتصادي، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم فيه تقديم العلاقة بين تدفقات رؤوس أموال و الناتج المحلي الإجمالي، أما المبحث الثاني دراسة اثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1999-2022)، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجمل من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتدفقات
رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية الاقتصادية

تمهيد:

من المعلوم أن رؤوس الأموال تعد أحد أهم العوامل التي تقوم عليها عملية التوسع في الإنتاج ومع استمرار النمو السريع، تولدت فرص استثمارية هائلة لن يتسنى تمويلها إلا باستمرار تحرك رأس المال إلى البلدان التي تستطيع استخدامه بصورة منتجة. ومن هنا ظهر ما يسمى بتدفقات رؤوس الأموال التي لها أهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية، وخاصة بعد التطورات الكبيرة التي شهدتها العالم خلال العقود الأخيرة، سنتناول في الفصل الأول عموميات حول تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وأشكالها ثم سنتطرق إلى لمحة مفاهيمية حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية

تعتبر حركة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية من الموضوعات الجديرة بالاهتمام من قبل دول العالم في الوقت الحالي بسبب عولمة الأسواق النقدية والمالية الدولية ونمو وتحرر التجارة الخارجية حيث عرفت ظاهرة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية توسعا وتداولاً كبيراً على الصعيد الاقتصادي العالمي.

المطلب الأول: تعريف وأهمية تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية

أولاً: تعريف تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية

هناك عدة تعاريف لتدفقات رؤوس الأموال نذكر أهمها فيما يلي:

تعرف التدفقات الرأسمالية الأجنبية على أنها صافي التدفقات من القروض مطروحاً منها التسديدات، بالإضافة إلى المساعدات الرسمية وصافي الاستثمار في محافظ الأسهم.¹

إن التدفقات الدولية لرأس المال عادة لا تعني انتقال الآلات والسلع الرأسمالية، لأنه عندما تشتري شركة محلية مثلاً آلة من سوق أجنبية، وتريد أن تستقدمها إلى البلد الذي تقيم فيه هذه الشركة فإن هذا النوع من التدفقات يعامل على أنه تدفق تجاري عادي وليس تدفقاً رأسمالياً، وإنما يقصد بها انتقال القوة الشرائية التي لم تخصص للاستهلاك من بلد إلى آخر، أي انتقال رأس المال النقدي من الأفراد المعنويين والطبيعيين من بلد إلى آخر.²

كما عرفها البنك الدولي على أنها صافي التدفقات المالية فهي "صافي التدفقات من القروض التي تزيد فترة استحقاقها عن سنة واحدة مطروحاً منها التسديدات، بالإضافة إلى المساعدات الرسمية وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في محافظ الأسهم".³

¹ سامية مقلش، تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وأثرها على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 16، 2016، ص 161.

² بلميلود سميح، بن سعد الله عبد اللطيف، أثر هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2020، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريبيج، 2021-2022، ص 7.

³ حبيب قنوني، عبد الرحيم عامر، حركة رؤوس الأموال الدولية والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تجريبية 1990-2018، مجلة التنظيم والعمل المجلد 8، العدد 3، 2022-01-05، ص 113.

عرف صندوق النقد الدولي تدفق رأس المال على أنه: ذلك البند من الحسابات النقدية والرأسمالية لميزان المدفوعات، والذي يتألف عادة من مفردات تقع تحت بند التحويلات الرأسمالية الذي يضمن استثمارات مباشرة لدولة معينة، وكذلك ما يقع تحت بند استثمارات الحافظة واستثمارات أخرى، والتي تتضمن ديون قصيرة الأجل وطويلة الأجل وبشكل قروض مصرفية وائتمانات تجارية، وقروض من صندوق النقد الدولي.¹

من خلال ما تطرقنا إليه من تعاريف نستنتج أن التدفقات الرأسمالية تتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمارات المحفظية، تحويلات المهاجرين، القروض والمساعدات.

ثانياً: أهمية تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية

تلعب تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية دوراً حيوياً في تعزيز النمو الاقتصادي ويعد التمويل الدولي المحرك الرئيسي لهذه التدفقات، لذا سنتطرق إلى أهمية اللجوء للتمويل الدولي.

1. أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المقترضة:

تكمن أهمية التمويل الدولي من وجهة نظر الدولة المقترضة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- زيادة معدل النمو الاقتصادي وسد الفجوة السلبية بين الادخار والاستثمار.
- الحفاظ على المستوى المعاشي: بحيث تساعد القروض الخارجية في استيراد السلع الاستهلاكية الضرورية للحفاظ على مستوى معيشي مناسب للأفراد، فإذا كانت الواردات أكبر من الصادرات فإن ذلك يؤدي الجانب النظري مدخل للتمويل الدولي والتجارة الخارجية إلى فجوى سالبة في الصرف الأجنبي، يمكن تسويتها إما بالسحب من الاحتياطات الدولية لدى البنك المركزي، أو يلجأ للحصول على القروض الأجنبية لتمويل السلع المستوردة.²
- زيادة الإنتاج: يفترض معيار الكفاءة أن القروض الخارجية يجب أن تستخدم لتمويل الاستثمار بالدرجة الرئيسية وليس لتمويل الاستهلاك، مما يدعم الطاقة الانتاجية للبلد وإذا نجح البلد في جذب التمويل الدولي على

¹ بلميلود سميح، بن سعد الله عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 8.

² شيماء شنوف، شيماء شنوف، أثر التمويل الدولي على التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة ماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، محمد بوضياف، المسيلة 2017-2018، ص 10-11.

شكل استثمار أجنبي مباشر فإن ذلك يسهم في زيادة الانتاج والصادرات، التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الادارية إلى البلد المضيف.¹

2. أهمية التمويل بالنسبة للدول المقرضة :

هناك عدة أهداف للتمويل الدولي للبلد المصدر له نذكر منها ما يلي:

- زيادة الصادرات الوطنية، فمخ القروض من قبل البلد المصدر للبلد المستورد يشترط إنفاقه من قبل البلد المقترض على شراء السلع والخدمات من البلد المانح، وهذا يساهم في تصريف الفائض السلعي لديها وتشغيل شركاتها في أعمال النقل والتأمين والوساطة والمقاولات، وتحميل المشروع الممول بالقروض تكاليف النقل والتأمين وأجور مرتبات الخبراء والفنيين الذين ترسلهم الدول المانحة.²
- تحسين صورة الدول المانحة للتمويل على أساس أنها تهتم بمعالجة الفقر في العالم.

3. التمويل الدولي على المستوى العالمي:

تكم أهمية التمويل الدولي على المستوى العالمي فيما يلي:³

- توفير سيولة دولية كافية لتمويل الحجم المتزايد من تجارة السلع والخدمات وحركة الاستثمار الدوليين وأي قصور في المستوى المطلوب من السيولة يعني انكماش في التجارة والاستثمار على المستوى الدولي، مما يسيء إلى معدل النمو والصادرات العالمية ويؤدي بالتالي إلى عدم استقرار نظام النقد الدولي.
- إن توفير عنصر كاف من السيولة الدولية وبعملات مختلفة كالدولار واليورو والجنيه يضمن استقرار أسعار الصرف بين العملات الوطنية، من خلال توفير قدر كاف من السيولة الدولية للدفاع عن أسعار الصرف الثانية، حيث يدخل البنك المركزي بائعاً أو مشترياً لعملته الوطنية مقابل العملة الاجنبية بهدف تحقيق الاستقرار في سعر العملة الوطنية ضمن حد معين.

¹ نمديل وحيد، أثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ضل العولمة الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر وتونس ومصر-، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2018-2019، ص 6.

² شيماء شنوف، مرجع سابق، ص 11.

³ شيماء شنوف، نفس المرجع، ص 11.

المطلب الثاني: مبررات اللجوء إلى التمويل الدولي

يشمل التمويل الدولي جميع عمليات تدفق الموارد المالية المختلفة بين الدول سواء قروض او استثمارات

او تحويلات او مساعدات، لذا سنتطرق الى أسباب اللجوء الى التمويل الدولي والتي تتمثل فيما يلي:¹

أولاً: الفجوة بين الاستثمار والادخار (فجوة الموارد الداخلية)

تعتبر الفجوة بين الاستثمار والادخار عن فجوة الموارد الداخلية التي تعكس مظهر الاختلال الداخلي، اذ ان هذه الفجوة تشير إلى قصور الادخارات الوطنية عن تغطية الاستثمارات الوطنية المطلوبة، فحجم الادخارات و أسلوب توظيفها هو الذي سيحدد تكوين رأس المال لأن الإمكانيات المتاحة لتكوين الادخارات الوطنية تتفاوت من بلد إلى آخر تبعاً لما يمتلكه كل بلد من موارد طبيعية، فضلاً عن طبيعة السلوك الادخاري الذي يتباين هو الآخر بين البلدان، وعليه إذا لم يستطع الناتج المحلي الإجمالي (GDP) عن توفير دخل كافي لتمويل الاستهلاك وتكوين مدخرات كافية للاستثمار المطلوب تظهر هذه الفجوة والتي تنعكس على شكل عجز، وعموماً فإن البلدان التي استعانت بالتمويل الخارجي تعاني من قصور شديد في قدراتها الادخارية، بما يعيق استثماراتها.

ثانياً: الفجوة بين الصادرات والاستيرادات (فجوة الموارد الخارجية)

النمط الآخر الذي يعبر عن الخلل الهيكلي ينعكس من خلال فجوة الموارد الخارجية التي تمثل بدورها الفجوة بين الصادرات والاستيرادات الناجمة عن قصور في حصيلة الصادرات من السلع والخدمات عن تغطية قيمة الاستيرادات، أن فجوة الموارد الخارجية هي انعكاس لفجوة الموارد الداخلية وهي تعبير عن مستوى التباين بين الطلب الكلي والعرض الكلي، ومن الناحية النظرية هناك علاقة قائمة بين الفجوتين الداخلية والخارجية على افتراض وجود تداخل احلالي كامل بين موارد كل منهما، الا ان هناك ثمة اختلافات بين الفجوتين من حيث طبيعة

¹ . د.مايخ شبيب الشمري م. د.حسن كريم حمزة، تاريخ النشر 2023-01-23، التمويل الدولي-أسس نظرية وأساليب تحليلية-، تم الاطلاع عليه في 2024-05-15، رابط الموقع: <https://mail.almerja.com/reading.php?idm=193467>.

العوامل المؤثرة في كل منهما، ذلك أن المدخولات المحلية عملياً لا تتمتع بدرجة احلال كاملة لتعويض الحاجة إلى الموارد الخارجية التي تتميز بدرجة إحلال عالية للتعويض عن نقص المدخرات المحلية.

ويطلق على التحليل الذي يربط بين فجوة الموارد المحلية وبين فجوة الموارد الخارجية نموذج الفجوتين Two Gaps Model وذلك لوجود تناظر بينهما، فعندما تكون قيمة الاستيرادات في الاقتصاد القومي خلال مدة محددة تزيد عما يمكن الحصول عليه من النقد الأجنبي المتأتي من الصادرات خلال المدة ذاتها، فإن الفرق هنا لابد وان يُموّل من الخارج، وهذا التمويل الخارجي الآخر يعكس فجوة الموارد الخارجية أو ما يطلق عليها احياناً (فجوة التجارة الخارجية) الذي لابد ان يناظر مقدار العجز في الادخار المحلي خلال المدة السابقة. ويمكن إثبات ذلك من خلال العلاقات الآتية:

$$Y = C + I + (X - M)$$

اذ ان Y = الناتج المحلي الإجمالي

C = إجمالي الاستهلاك

I = إجمالي الاستثمار

X = الصادرات

M = الواردات

والمعادلة السابقة تشير إلى أن العرض الكلي يساوي الطلب الكلي ومنها نستنتج:

وبما أن الناتج المحلي يولد دخلاً مساوياً له، وهذا الدخل يتوزع بين الاستهلاك والادخار فان:

$$Y = C + S$$

$$C + S = C + I + (X - M)$$

$$C + S + M = C + I + X$$

$$M - X = I - S$$

ومما سبق ظهر هناك تطابق بين الفجوتين. ففي حالة زيادة الاستيرادات على الصادرات تظهر فجوة الموارد الخارجية معبرة عن العجز في الحساب التجاري لميزان المدفوعات، وأن ذلك العجز يُموّل عن طريق تدفقات رأسمالية خارجية (FC) فان:

$$I-S = M-X = FC$$

والمعادلة الأخيرة تعني ببساطة أن إجمالي استثمارات الاقتصاد القومي التي تفوق إجمالي مدخراته لابد وان تُموّل عن طريق تدفقات اضافية من رأس المال الأجنبي تعمل على تمويل الاستيرادات اللازمة لدعم عملية التنمية الاقتصادية.

ثالثاً: الفجوة بين الإيرادات والنفقات (فجوة الموازنة العامة)

تعبّر الفجوة بين الإيرادات والنفقات عن العجز في الموازنة العامة للدولة، وتعد جزء من فجوة الموارد الداخلية يكون مسؤولاً عنها القطاع العام، ويطلق على التحليل الذي يربط بين الاختلال الداخلي المعبر عنه بفجوة (الادخار - الاستثمار) للقطاع الخاص وفجوة (الإيرادات . النفقات) للقطاع العام وبين الاختلال الخارجي المعبر عنه بفجوة (الصادرات . الاستيرادات) بتحليل نموذج الفجوات الثلاث.

وكما أثبتنا وجود تناظر بين فجوة الموارد المحلية وفجوة الموارد الخارجية، يمكن أن نثبت أن فجوة الموازنة العامة هي جزء من فجوة الموارد المحلية من خلال العلاقات الآتية:

$$I-S = M-X$$

وبما أن إجمالي الاستثمار يتكون من الاستثمار في القطاع الخاص والاستثمار في القطاع الحكومي وان الادخار يتكون من الادخار في القطاع الخاص والادخار في القطاع الحكومي فتكون العلاقة السابقة كالتالي:

$$(IP-SP) + (IG- SG) = M-X$$

اذ ان $IP =$ الاستثمار في القطاع الخاص

$SP =$ الادخار في القطاع الخاص

$IG =$ الاستثمار في القطاع الحكومي

$SG =$ الادخار في القطاع الحكومي

إن الفرق بين استثمارات القطاع الحكومي وادخاراته يعكس لنا حالة الفائض أو العجز في الموازنة العامة للدولة أو الفجوة بين الإيرادات والنفقات والعجز في الموازنة العامة يعكس في التحليل النهائي فائض طلب في الاقتصاد القومي، ولما كان الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري، يمثل نسبة كبيرة من الطلب الكلي، لذا فإن زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي يعبر عن فجوة تضخمية.

المطلب الثالث: أشكال تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية

يمكن حصر التدفقات الأجنبية لرؤوس الأموال في الاستثمار الأجنبي (المباشر وغير مباشر) والديون الخارجية، والمنح والمساعدات، تحويلات المهاجرين وسنتناول كل عنصر على حدى.

أولاً: الاستثمار الأجنبي (المباشر وغير مباشر)

يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه كل استثمار يتم خارج موطنه، بحثاً عن دولة مضييفة سعياً وراء تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية، سواء كان الهدف مؤقت أو لأجل وينقسم إلى قسمين:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر:

أ. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمار أو كله في مشروع معين في دولة غير دولته، فضلاً عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك وسيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، هذا بالإضافة إلى قيامه بتحويل مواد أولية وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا والخبرة الفنية في مجال نشاطه إلى الدول المضييفة.¹

¹ شيماء شنوف، مرجع سابق، ص 15-16.

ب. أقسام الاستثمار الأجنبي المباشر: يقسم هذا النوع من الاستثمار إلى ثلاثة أقسام:

- الاستثمارات الاجنبية المباشرة الخاصة: ويقصد بهذا النوع تملك أصحاب رأس المال الأجنبي للمشروعات المقامة ملكية تامة، وقد تزايد هذا النوع مع بداية السبعينات.
- الاستثمارات الاجنبية المباشرة الثنائية: وهي تأخذ الشكل الثنائي في النشاط وتأخذ واحدا أو أكثر من الأشكال الآتية:

✓ شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني (الخاص أو الحكومي)¹.

✓ شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الحكومي ورأس المال الخاص.

- الشركات متعددة الجنسيات: ويعرفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بأنها شركات يمتد نشاطها الاقتصادي ليعطي كافة المشروعات التي تشرف أو تدير مصنعا أو منجما في دولتين أو أكثر. ويلاحظ أن مصدر الاستثمار الأجنبي المباشر هو الشركات متعددة الجنسيات حتى أن بعض الكتاب يشيرون إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار الشركات العابرة للقارات التي صارت حقيقة في الاقتصاد العالمي لا يمكن التقليل من شأنها أو تجاهلها بسبب الدور الكبير الذي تؤديه في عملية الاستثمار الدولي.¹

2. الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

بالنسبة للاستثمار الأجنبي غير المباشر، لم يتبين أنه يوجد هناك اختلاف كبير حول هذا النوع من الاستثمارات النوعية، ويقصد به الاستثمار في المحفظة أو الاستثمار في الأوراق المالية، وذلك عن طريق شراء السندات الخاصة بأسهم الحصص أو سندات الدين، أو سندات الدولة من الاسواق المالية لكن هذه الملكية لا تعطي الأفراد أو الهيئات أو الشركات حق ممارسة أي نوع من أنواع الرقابة، أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع

¹ نمديل وحيد، مرجع سابق، ص 53-54.

الاستثماري، كما أن هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية يعتبر قصير الأجل إذ قورن مع الاستثمار الأجنبي المباشر.¹

ثانيا: القروض الأجنبية

تعد القروض الأجنبية شكلا مهما ورئيسيا من إجمالي تدفقات رؤوس الاموال الأجنبية وإن اختلفت الأهمية النسبية لهذا النوع من التدفق في الآونة الاخيرة لصالح الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنها مازالت تستحوذ على نصيب كبير من إجمالي تدفقات رؤوس الأموال إلى الدول النامية.

1. تعريف القروض الأجنبية:

تستحوذ القروض الدولية على النصيب الأعظم من إجمالي التدفقات الأجنبية الموجهة للأقطار النامية، ويقصد بها: هي تلك المقادير النقدية والأشكال الأخرى من الثروة التي تقدمها منظمة أو حكومة قطر لقطر آخر ضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفان.²

يعرفه البنك الدولي على أنه " القرض الذي تبلغ مدة استحقاقه الأصلية أو المحددة أكثر من سنة واحدة، وهو مستوجب لأفراد أو لهيئات من غير المقيمين ويسدده بعملات أجنبية أو بسلع وخدمات.³

2. أهمية القروض الأجنبية: تساهم القروض الدولية في تحقيق التنمية الشاملة لمختلف الدول التي تستفيد

منها، وهي بذلك على درجة عالية من الأهمية كونها:

- تدعم برامج وخطط التنمية الاقتصادية.
- تمثل قوة شرائية بالعملات الأجنبية ولها أهمية كبيرة، وخصوصا في حالة عجز ميزان المدفوعات أو في حالة معاناتها من النقص في احتياطاتها من العملة الأجنبية.

¹ شيماء شنوف، مرجع سابق، ص 15.

² كريكت خلود، عياشية فطيمة الزهرة، القروض الدولية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية -حالة الجزائر-، مذكرة ماستر أكاديمي تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2020-2021، ص 28.

³ نفس المرجع، ص 29.

- دعم الصناعة وزيادة السلع القابلة للتصدير كما تؤدي إلى توفير فرص توظيف وتحسين جودة الإنتاج.
- الحد من الأزمات الاقتصادية من خلال إعادة تدوير الفوائض المالية نحو الدول المحتاجة للتمويل.¹

ثالثاً: المعونات الأجنبية (المساعدات أو المنح)

تعد من أهم مصادر التمويل الأجنبية للدول النامية، حيث تستخدم هذه المعونات للقضاء على الفقر وزيادة الدخل والاستهلاك، وتمويل مختلف برامج التنمية.

1. تعريف المعونات الأجنبية: تتجه غالبية الآراء إلى عد المعونات الاجنبية، كافة التحويلات المالية

التي تتم وفق شروط وقواعد ميسرة، بعيدا عن القواعد والأسس المالية التجارية السائدة وفقا لظروف السوق. كما عرفت لجنة مساعدات التنمية معونات التنمية الرسمية بأنها الموارد المتدفقة من الدول الغنية إلى الدول النامية، ولكن يجب أن تحقق هذه الموارد ثلاثة شروط رئيسية هي:

- أن تكون من مصادر رسمية.
- أن تكون بغرض التنمية.
- أن تحتوي على شروط امتيازية، أي عنصر المنحة لا يقل فيها عن 25%.

إن معظم الهيئات المانحة للمساعدات تقدم هذه المساعدات على شكل رأس مال أو مساعدات فنية ومعظمها تأخذ شكل مساعدات للمشروعات لكن بعض الهيئات الثنائية تقدم مساعداتها على شكل قروض لبرامج وهي نوع من المساعدات العامة لغرض دعم ميزان المدفوعات.²

¹ كريبط خلود، عياشية فطيمة الزهرة، مرجع سابق، ص 29.

² نمديل وحيد، مرجع سابق، ص 61.

رابعاً: تحويلات المهاجرين:

تعرف حسب دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي لسنة 2010، «أنها التحويلات الخاصة الحالية من العمال المهاجرين الذين يعدون مقيمين في البلد المضيف إلى متلقين في بلدهم الأصلي، إذا كان المهاجرون يعيشون في البلد المضيف لعام واحد أو أكثر، فإنهم يعدون مقيمين بغض النظر عن وضعهم بصفتهم مهاجرين، أما إذا كانوا قد عاشوا أقل من عام واحد في البلد المضيف فالمبلغ الذي يحصلون عليه يعد تعويضات للعاملين، وتحويلات المهاجرين هي القيمة الصافية لما يقوم به المهاجرون بتحويله من أصول من بلد إلى آخر عند وقت الهجرة (فترة زمنية لا تقل عن سنة)»¹.

المبحث الثاني: لمحة مفاهيمية حول النمو الاقتصادي

تمهيد :

لقد حظي النمو الاقتصادي باهتمام كبير لدى معظم الباحثين الاقتصاديين خلال الآونة الأخيرة، وهذا راجع لمدى أهميته وارتباطه بعدد من الوظائف الأساسية في الاقتصاد، حيث أنه يعبر عن الأداء الاقتصادي ويعكس حقيقة الوضعية الاقتصادية للبلد ويبين مدى رفاهية أفراد المجتمع، في حين تسعى الحكومة الجزائرية إلى تحقيق النمو الاقتصادي كونه يمثل العامل الأساسي في قياس رقي وتقدم الأمم والمجتمعات، وأصبح ينظر إليه على أنه معيار يعبر على نجاح أو فشل السياسة الاقتصادية المتبعة. وقد قامت الجزائر بانتهاج مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية بهدف تحقيق نتائج إيجابية ومستمرة من النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي

استحوذ النمو الاقتصادي على اهتمام الباحثين في مجال الاقتصاد لكونه المؤشر الأهم في الدلالة على الأداء الاقتصادي وما يقود إليه من ارتفاع في مستوى المعيشة والرفاهية.

¹ نمديل وحيد، مرجع سابق، ص 63.

أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، ويقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي أو معدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي، ويتضمن التعريف السابق ثلاثة نقاط أساسية تمثل عناصر النمو الاقتصادي:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.

- أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.

- أن تكون الزيادة مستمرة وليست عابرة.¹

النمو الاقتصادي هو الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي في المدى الطويل، أي باستبعاد التغير في القيمة والتقلبات الدورية في الدخل الوطني، وكثير ما يتخذ معيار النمو الاقتصادي كالزيادة في الدخل الوطني منسوبة إلى الزيادة في عدد السكان أي الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي.²

النمو الاقتصادي يشمل كل ما يخص توسع الناتج المحلي الإجمالي، وهو مجموع الأنشطة الاقتصادية في أي دولة خلال فترة محددة، أي القيمة الصافية لجميع المنتجات والخدمات التي ينتجها الاقتصاد.³ وعليه يمكن استنتاج بأن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة على المدى البعيد في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

ثانياً: طريقة حساب النمو الاقتصادي⁴

ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:

$$TCt = (PIB t - PIB t-1) \div (PIB t-1) \cdot 100$$

¹ بلميلود سميح، بن سعد الله عبد اللطيف، مذكرة ماستر، أثر تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2020 دراسة قياسية، جامعة محمد البشير الابراهيمى برج بوعريريج، 2021-2022، صفحة 27.

² بلميلود سميح، بن سعد الله عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 27.

³ فؤاد شبل، التنمية الاقتصادية أصولها وقواعدها، وكالة الانباء العربية، القاهرة-مصر، 2021، ص 7.

⁴ بلميلود سميح، بن سعد الله عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 29.

وهذا المعدل يمكن أن يكون حقيقي أو اسمي، وذلك حسب قيمة الناتج المحلي الإجمالي المستعمل ويمكن

كتابة علاقة معدل النمو الاقتصادي الاسمي بمعدل النمو الاقتصادي الحقيقي كما يلي:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل النمو الاقتصادي الاسمي - معدل التضخم

المطلب الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية

تجدر الإشارة أولاً إلى أن مفهوم التنمية في الفكر الاقتصادي يختلف عن النمو لطبيعة الفوارق الموجودة

بينهما، لذا كان لزاماً التعرض للتنمية الاقتصادية حتى تتضح الصورة أكثر.

أولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية:

أعطى للتنمية الاقتصادية الكثير من التعاريف والمفاهيم التي سنتطرق إليها فيما يلي:

عند الحديث عن التنمية كان يتبادر لدى الخبراء الاقتصاديين وخاصة الليبراليين تلك الزيادة في نصيب الفرد من

الدخل وما يترتب على ذلك من مؤشرات اقتصادية بحتة وهذا في حقيقة الأمر هو مفهوم النمو الاقتصادي، لأنه

يتعلق بجوانب كمية إحصائية، يتغاضى عن مراعاة بعض الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية ذات التأثير المباشر

على المستوى الحياتي العام لكل أفراد المجتمع.¹

يمكن اعتبار التعريف الذي أدرجه عبد القادر محمد عبد القادر عطية عن التنمية الاقتصادية جامع لكل

وجهات النظر التي تعددت حولها حيث عرّفها على أنها: 'العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل

مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية

الحياة وتغير هيكله في الإنتاج.²

¹ علي طالم، فيلالي بومدين، مرجع سابق، ص 96.

² علي طالم، فيلالي بومدين، مرجع سابق، ص 96.

من خلال التنسيق بين هذه التعاريف يمكننا القول ان النمو الاقتصادي يركز على تعزيز الناتج المحلي الإجمالي، الذي يعكس إجمالي النشاط الاقتصادي في البلاد خلال فترة زمنية معينة، أما التنمية الاقتصادية فهي عملية أوسع واشمل من النمو الاقتصادي، حيث انها تهتم بتحسين مستوى معيشة الفرد.

ثانيا: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

هناك فرق بين اصطلاحي النمو والتنمية الاقتصادية، فمفهوم النمو الاقتصادي يقتصر على التغيرات في (الناتج الوطني) أو الناتج الوطني للفرد بالقيم الحقيقية ضمن السياق المعطى أو القائم من المؤسسات، أما كلمة تنمية اقتصادية تعني نمو ذو حجم وسرعة، وذو محتوى وشمولية، وفي اتجاهات ما كانت جميعها لتتوافر دون حصول تغييرات هامة في المؤسسات الثقافية، الاجتماعية والسياسية والتقنية، وكذلك في البنى والقوى الفاعلة، بالإضافة إلى تغييرات هامة في المجال الاقتصادي نفسه.

هذا المعنى للتنمية الاقتصادية يكشف لنا فورا اتساع مفهومها وغناه، مما يشمل التغييرات الاقتصادية وغير الاقتصادية في المجتمع، وبالتالي فالتنمية الاقتصادية تعني أكثر من النمو الاقتصادي الكبير المقرون بتغيير ملحوظ في بعض المتغيرات غير الاقتصادية الهامة سواء أ جاءت سابقة له أو كان تحققها شرطا للنمو.¹

فنتطرق إذن، إلى النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة للثروات المنتجة من طرف بلد ما، وهو ظاهرة كمية يمكن قياسها، أما التنمية الاقتصادية هي عملية يقاس أثرها الحقيقي بمقدار تحسن ظروف حياة أفراد المجتمع في الاقتصاد المتخلف، تتمفصل حول التحولات الاقتصادية والمالية والتحولت النفسية، الاجتماعية، السياسية والمؤسسية، فالتنمية الاقتصادية هي أوسع من النمو الاقتصادي لكن لا يمكن أن تتحقق بدون أن يكون هناك زيادة منتظمة في الناتج.

¹ محمد بودواية، دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 المفاضلة بين مدخل الطلب ومدخل العرض، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2017-2018، ص 21.

المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي

لقد عرف موضوع النمو الاقتصادي اهتماما وتطورا كبيرا لدى معظم الاقتصاديين، حيث تجلى هذا الاهتمام في تعدد نظرياته من مذهب إلى آخر، فكل مذهب يفسره على الشكل الذي يراه وحسب تصوره متأثر ببيئته التي تصون وتصنع في نفس الوقت أفكاره وانطباعاته.

أولا: النظرية الكلاسيكية

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو، بالإضافة إلى آراء كل من جون ستيوارت ميل حول الأسواق، وروبرت مالتس حول السكان وأرتكز الكلاسيك في تحليلهم للنمو الاقتصادي أن التراكم الرأسمالي هو مفتاح التقدم وأنه كلما ارتفع معدل الأرباح، زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار، وأن الأرباح تميل للتراجع بسبب تزايد حدة المنافسة.¹

1- نظرية : Adam Smith

حسب " سميث " يعتبر العمل وتقسيمه سببا في ارتفاع الإنتاجية الذي هو مصدر إنتاجية الأمم، وهذا لما يخلقه التقسيم من مزايا، فهو يولد وفرات خارجية وتحسنا في مستوى التكنولوجيا الناتجة عن زيادة الابتكارات، التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ووقت العمل اللازم لإتمام العملية الإنتاجية، وكل هذا يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية وما يترتب عليها من زيادة للأرباح وادخارها ثم إعادة استثمارها، ليتراكم رأس المال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي عن طريق رفع مستوى الإنتاج فيرتفع معه مستوى الطلب الذي يعود إلى رفع مستوى المعيشة وتوسيع الأسواق واستخدام المعدات والآلات، التي ينتشر استغلالها بكثر في النشاطات الصناعية لتميزها بارتفاع العوائد وتزايدها، على خلاف الزراعة والمناجم ذات العوائد الثابتة أو المنخفضة.²

¹ بلميلود سميح، بن سعد الله عبد اللطيف، ص 35.

² نفس المرجع، ص 35.

2- نظرية: David Ricardo

اعتبر ريكاردو الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان وهي تتميز بتناقص الغلة، مما يعني تناقص العوائد التي تعتبر سببا لحالة الركود والثبات، كما يتم توزيع الدخل بين الطبقات الثلاثة للمجتمع العامل الحاسم و المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، حيث للرأسماليين دور مركزي في عملية النمو بتوفيرهم لرأس المال ومستلزمات العمل ودفعهم لأجور العمال، وهم باندفاعهم لتحقيق أقصى الأرباح يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه، وهو ما يضمن تحقيق النمو، أما العمال فيعتمدون على مستوى الأجور، حيث يزيد عدد السكان بارتفاع الأجور، فيؤدي إلى زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى حد الكفاف، أما ملاك الأراضي فتنمو مداخيلهم كلما حدثت ندرة للأراضي الخصبة التي يطلب مقابلها ثمنا أكبر مما لو كانت متوفرة بكثرة.¹

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز اقتصاديينه: "ألفريد مارشال"، "فيسكل وكلارك"، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي كما ورد في النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في كون النمو الاقتصادي عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، كما أن نمو الناتج الوطني يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح، كما أنه يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا) ، حيث يعتبر الكلاسيك أن بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة، أما التنظيم فيرى النيوكلاسيك أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائماً على التجديد والابتكار.²

¹ بلميلود سميح، بن سعد الله عبد اللطيف، ص 35.

² بلميلود سميح، بن سعد الله عبد اللطيف، ص 36.

ثالثا: النظرية الكنزوية

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون ماينارد كينز، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف، حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك، وتفرق هذه النظرية بين ثلاث معدلات للنمو، وهي:

- معدل النمو الفعلي: يمثل نسبة التغيير في الدخل إلى الدخل.
- معدل النمو المرغوب: يمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.
- معدل النمو الطبيعي: هو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي، فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النمو المرغوب فيه مع معدل النمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم.¹

رابعا: النظريات الحديثة للنمو

ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، منها:

نموذج بول رومر وروبرت لوكاس سنة 1986، التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني.

أما غريك مانكيوي، ديفيد رومر وديفيد ويل سنة 1992، فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النمو في البلدان النامية، التي تركز على أهمية التقدم التقني في النمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا

¹ فضيلة ملواح، علي مكيد، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2018، مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، جامعة المدية، العدد 01، 01 جوان 2020، صفحة 129.

تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية؛ لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساويا للواحد الصحيح.

بالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال إلى جزأين، هما: رأس المال المادي، ورأس

المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء؛ حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان، خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق إلا من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية.¹

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع التمويل والتنمية الاقتصادية تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها وكيفية الاستفادة منها.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

أولاً: دراسة شيماء شنوف، سامية خرخاش

بعنوان "أثر التمويل الدولي على التجارة الخارجية الجزائرية"، مذكرة ماستر، تخصص مالية وتجارة دولية،

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، السنة الدراسية 2018/2017.

هدفت هذه الدراسة إلى:

التعرف على التأثير الذي يحدثه التمويل الدولي للتجارة الخارجية مع تقديم أهم التقنيات والآليات المستعملة في تمويل التجارة الخارجية.

وحسب هذه الدراسة فإن نتائجها تعددت إلى أنه:

¹ بلميلود سميح، بن سعد الله عبد اللطيف، ص 38.

- التمويل الدولي يساهم بدرجة متوسطة في التجارة الخارجية الجزائرية حيث تبين فعلا أن درجة المساهمة متوسطة.

أيضا تبين أن:

- أن التمويل يؤثر بنسبة 49.1 بالمئة في التجارة الخارجية الجزائرية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لآراء مفردات العينة حول مدى تأثير التمويل الدولي في التجارة الخارجية تعزى للبيانات الشخصية.
- جذب التمويل الدولي على شكل استثمار أجنبي مباشر يؤدي إلى زيادة في الإنتاج والصادرات.

ثانيا: دراسة صحراوي جمال الدين

بعنوان "مصادر التمويل الدولي والمحلي ودورها الداعم لأداء الاقتصاد الجزائري في ظل التطور المالي دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك خلال الفترة (1990-2021)", مقال علمي من مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد جامعة ابن خلدون، المجلد 13 / العدد: 01، ص 270-292، تاريخ الاستلام: 2022/09/01، تاريخ القبول: 2022/11/30، تاريخ النشر: 2023/01/01.

هدفت هذه الدراسة إلى:

تحليل تطور مصادر التمويل المحلي والدولي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي ودعم التنمية المستدامة من خلال التوسع في النظام المالي.

يعتبر الهدف الأساسي للدول النامية والمتقدمة على حد سواء هو تحسين مستوى الأداء الاقتصادي، غير أن هذا الهدف يحتاج إلى قنوات لجلب التمويل وبالتالي تحسين مناخ بيئة أداء الأعمال.

وحسب هذه الدراسة فإن نتائجها تعددت إلى أنه:

- التدفقات المالية الناتجة من مصادر التمويل (المحلي أو الدولي) تعتبر أداة لتحسين مستوى الأداء الاقتصادي في ظل نظام مالي متطور، لكن ضعف هذا الأخير في الجزائر انعكس على مصادر التمويل خاصة

الدولية منها (المنح والمساعدات الرسمية، القروض الأجنبية، الاستثمار الأجنبي المباشر) والتي لا تدعم الأداء الاقتصادي ماعدا تحويلات المهاجرين، بينما التمويل المحلي آثاره إيجابية سواء على المدى القصير أو الطويل.

- امتلاك الجزائر قدر كبير من الموارد المتاحة في الوقت الذي تظهر مشكلة سوء استخدامها وإدارتها ولا تخدم المصلحة العامة، بل العمل على إعادة توجيهها بصفة التمويل المحلي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي.

ثالثا: دراسة الحسن ولد محمد

بعنوان "مصادر التمويل الخارجي للتنمية في الدول النامية"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الدراسية 2005-2006.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة ما بين التمويل والتنمية، والتغيرات التي يحدثها التمويل الخارجي على الجوانب المختلفة للحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مع توضيح عوامل الإخفاق التنموي في البلدان النامية، كذلك إبراز مصادر التمويل الخارجي والتنمية في موريتانيا.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

تم التعرف على كل السياسات الخارجية الهادفة إلى تنمية مصادر التمويل الخارجية، ومدى قدرتها في تكملة النقص الذي تعانيه مصادر التمويل الداخلية، من أجل تحقيق تنمية اقتصادية، تعود بالفائدة على الاقتصاد الموريتاني، ومن تم الفرد الموريتاني، إن هذه الإجراءات سواء الداخلية والخارجية، حققت بعض النتائج الاقتصادية، غير أن هذه الإنجازات لم تعط الفائدة المرجوة منها.

بفعل الرغبة الخارجية في التقليل من الاهتمام بالجوانب الاجتماعية الشيء الذي قلل إلى حد بعيد من قيمة الآثار الايجابية التي تحققت في الجوانب الاقتصادية. وعلى العموم يمكن القول أن هذه الفترة فترة اللاتوازنات، مما يستدعي من السلطات الموريتانية التفكير مليا في وضع خطط وسياسات تتبع من متطلبات واقعا الاقتصادي والاجتماعي، والابتعاد عن السياسات الجاهزة والوصفات، والتي لا تتلاءم مع واقع البلد.

رابعاً: دراسة نور الهدى حنونة

بعنوان "لوحة القيادة كأداة لترشيد قرار التمويل في مؤسسة اقتصادية" دراسة حالة مؤسسة الاعمال التكميلية للبناء بورقلة"، مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، السنة الدراسية 2011-2012.

هدفت هذه الدراسة إلى:

- توعية مسيري المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بضرورة تطبيق نظام لوحة القيادة من خلال فوائدها على تحديد وضعية المؤسسة وترشيد قرار التمويل.
- وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:
- يعتبر التمويل الخارجي مكمل للتمويل الداخلي من أجل تغطية الاحتياجات المالية.
- يعرف قرار التمويل بأنه تلك القرارات التي تعني باختيار المزيج المناسب من مصادر التمويل المختلفة، والتي تهدف إلى تعظيم قيمة حملة الأسهم. أو هو القرارات المرتبطة بهيكل التمويل.
- يتأثر قرار التمويل بعدة عوامل منها: تكلفة المصادر المختلفة للتمويل وعنصر الملائمة.

خامساً: دراسة نمديل وحيد

بعنوان "أثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية. حالة الجزائر وتونس ومصر"، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، السنة الدراسية 2018-2019.

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

- تحديد المفاهيم الأساسية والمستحدثة لموضوع التمويل الدولي وأشكال رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة بين الدول والآثار الاقتصادية الناجمة عنها وكذا تحليل واقع التنمية الاقتصادية في الوطن العربي وخاصة بعد

انخفاض أسعار البترول سنة 2014. بالإضافة الى معرفة هيكل تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية إلى كل من الجزائر، تونس ومصر ومدى تأثيرها على الناتج المحلي الاجمالي.

من خلال الدراسة النظرية والقياسية التجريبية على الدول الثلاثة الجزائر، تونس ومصر تم التمكن من ملامسة مجموعة من النتائج نذكر منها:

- إن مصطلح التمويل الدولي ال يقتصر فقط على الاستثمارات الأجنبية فقط، وانما يتعدى ذلك إلى أشكال أخرى كالقروض الخارجية والمعونات الأجنبية وتحويلات المهاجرين.
- لقد أثبت تحليلنا لعلاقة النمو الاقتصادي برأس المال الاجنبي، وجود آثار لهذا الاخير على النمو الاقتصادي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق التأثير على متغيرات أو عناصر أخرى يمكن أن تؤثر في النمو الاقتصادي، وهذا اتضح أكثر في ملخص طرح نتائج بعض الدراسات التجريبية.
- إن نماذج النمو الاقتصادي على اختلاف نتائجها في تحليل محددات النمو، أكدت في مجملها على أن رأس المال عنصر أساسي في النمو الاقتصادي، حيث يؤدي ضعف هذا العنصر محليا إلى أهمية الاعتماد على رأس المال الاجنبي لسد فجوة الموارد المحلية وتحقيق معدلات النمو المرغوب فيها والمخطط لها.
- لقد عرفت تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية إلى كل من الجزائر وتونس ومصر خلال الفترة المدروسة تفاوتاً من حيث التدفق واختلافاً في أشكال التدفق، فبالنسبة للجزائر عرفت خلال الفترة المدروسة أربعة أشكال لتدفقات رؤوس الاموال الاجنبية، وهي الاستثمار الاجنبي المباشر، القروض الخارجية المعونات الاجنبية وتحويلات المهاجرين.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استقدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم (01): المقارنة بين دراستنا والدراسات باللغة العربية.

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
دراسة شيما شنوف، سامية خرخاش 2018	تتشابه الدراستين في كون كلاهما تناولتا نفس المفاهيم ذات الصلة بالموضوع.	عالجت هذه الدراسة أثر التمويل الدولي على التجارة الخارجية الجزائرية. وبالتالي فالاختلاف يكمن في المتغير التابع والمستقل ومنهجية الدراسة وأهدافها.	تمت الاستفادة من الدراسة في تحديد أشكال التمويل الدولي.
دراسة صحراوي جمال الدين 2023	تتشابه الدراستين في كون كلاهما تناولتا نفس بعض المفاهيم الأساسية ذات الصلة بالموضوع.	عالجت هذه الدراسة مصادر التمويل الدولي والمحلي ودورها الداعم لأداء الاقتصاد الجزائري في ظل التطور المالي دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك خلال الفترة (1990-2021) وبالتالي فالاختلاف يكمن في المتغير الثابت والمتغير المستقل.	تمت الاستفادة من الدراسة في تحديد مصادر التمويل الخارجية بالإضافة الى الاستفادة من التوصيات المتوصل اليها.
دراسة الحسن ولد محمد 2006	تتشابه الدراستين في كون كلاهما تناولتا نفس المتغير التابع (النمو الاقتصادي)	ركزت هذه الدراسة على مصادر التمويل الخارجي للتنمية في الدول النامية. وبالتالي فالاختلاف يكمن في المتغير المستقل.	تمت الاستفادة من الدراسة في تحديد العلاقة ما بين التمويل والتنمية.
دراسة نور الهدى حنونة 2012	تتشابه الدراستين في كون كلاهما تناولتا نفس بعض المفاهيم الأساسية ذات الصلة بالموضوع.	تناولت هذه الدراسة لوحة القيادة كأداة لترشيد قرار التمويل في مؤسسة اقتصادية. وبالتالي فالاختلاف يكمن في المتغير الثابت والمتغير المستقل.	تمت الاستفادة من الدراسة في التحديد الجيد لبعض المفاهيم ذات الصلة بالموضوع محل الدراسة تدعيما للجانب النظري للدراسة الحالية.
دراسة نمديل وحيد 2019	تتشابه الدراستين في كون كلاهما تناولتا نفس المتغير المستقل والمتغير التابع.	عالجت هذه الدراسة أثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية. حالة الجزائر وتونس ومصر وبالتالي فالاختلاف يكمن في الحدود الزمنية للدراسة بالإضافة الى انها دراسة قياسية.	تمت الاستفادة من الدراسة في كيفية تحليل النتائج وتفسيرها بالإضافة الى الاستفادة من تحليل علاقة النمو الاقتصادي بتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

اولا: رسالة دكتوراه باللغة الفرنسية للدكتورة **MÉLISSA SYBILLEBADIO** جامعة كيبك مونتريال بعنوان

"تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي"

IMPACT DES INVESTISSEMENTS DIRECTS ÉTRANGERS ET DE L'OUVERTURE COMMERCIALE SUR LA CROISSANCE ÉCONOMIQUE

تناولت تأثير الانفتاح التجاري والاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي.

نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل من أجل تحديد مساهمة رأس المال المادي ورأس المال البشري لكل عامل وكذلك الإنتاجية الكلية لعوامل النمو. حيث استخدمت طريقة المتغيرات الآلية، وتقدير المعادلات أولاً بواسطة MCO من أجل المقارنة بين الطريقتين. لعينة من 114 دولة متقدمة ونامية خلال الفترة 1985 إلى 2011.

دراسة تأثير الافتتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لعينة تشمل كليهما البلدان المتقدمة والنامية. لقد وضعنا لأنفسنا المهمة وحسب هذه الدراسة فإن نتائجها تعددت إلى أنه:
- في حالة MCO إلى أن التجارة لها تأثير إيجابي كبير على النمو لكلا العينات وتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابي.

- ويبين التقدير باستخدام المتغيرات الآلية أن الاستثمار الأجنبي المباشر لديه تأثير سلبي وكبير عندما يتعلق الأمر بالدول النامية.

- تأثير التجارة دائماً إيجابية وذات مغزى

- أن التقدير بواسطة المتغيرات الآلية هو أفضل من ذلك من قبل MCO يمكن أيضاً استخدام طرق تقدير آخر يمثل نماذج الانحدار.

ثانياً: دراسة Lena Suchanek et Garima Vasishtha, département des

Analyses de l'économie internationale قسم التحليل الاقتصادي الدولي.

بعنوان "تطور تدفقات رأس المال نحو اقتصاديات الأسواق الناشئة"

L'évolution des flux de capitaux vers les économies de marché émergentes

تهدف هذه المقالة لتوضيح الدروس المستفادة من الأزمة الآسيوية عام 1997 التي قادت آسيا والدول الناشئة إلى تعزيز أساسيات الاقتصاد الكلي الخاصة بهم والمشاركة الإصلاحات الهيكلية، والتي أدت إلى تكوين أكثر توازناً لتدفقات رأس المال وقيادة هذه الدول.

وحسب هذه الدراسة فإن نتائجها تعددت إلى أنه:

- تم تعزيز التقدم من خلال التغييرات الهيكلية التي طرأت على الساحة المالية في جميع أنحاء العالم ولا سيما نمو سوق المبادلة لرؤوس الأموال.

- أدى العجز عن سداد القروض من البلدان النامية إلى تفضيل التوزيع الأفضل للمخاطر.

- ساهمت هذه العوامل مجتمعة في الزيادة تدفقات رأس المال التي أدت إلى فوائد اقتصادية ومالية كبيرة.

- أخيراً، تحقيق توازن مالي بتعزيز تدفقات رأس المال وقدرة بعض الاقتصاديات الناشئة مواجهة الصدمات خارجية.

ثالثاً: Report submitted by a Working Group established by the Committee on the Global Financial System

تقرير مقدم من الفريق العامل الذي أنشأته اللجنة حول النظام المالي العالمي من بنك الاحتياطي الهندي يناير 2009 وترأس مجموعة العمل هذه راكيش موهان، بعنوان " تدفقات رأس المال واقتصاديات السوق الناشئة"

Capital flows and emerging market economies

تهدف هذه الدراسة لمعرفة ما حدث في اقتصاديات الأسواق الناشئة الكبرى على مدى العقد الماضي حيث سلطت الضوء على الآثار المترتبة على النظام المالي والاتجاهات الرئيسية لإجمالي تدفقات رأس المال في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وتحليل عوامل الاقتصاد الكلي التي تحدد حجم وتكوين رأس المال.

وحسب هذه الدراسة فإن نتائجها تعددت إلى أنه:

- أدى التحرير في الواقع إلى تحسين الأداء الاقتصادي.

- لا توجد علاقة إيجابية بسيطة أو قوية بين تحرير حساب رأس المال والنمو الاقتصادي.
- وهناك أدلة على أن تدفقات رأس المال خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، مفيدة لأنها تعمل على توزيع المخاطر إلى الخارج وتجلب الخبرات من الأجانب والخارج.
- توخي المزيد من الحذر في تحرير تدفقات الديون قصيرة الأجل من قبل الأسواق الناشئة لتحقيق قدر أكبر من الاستقرار الاقتصادي الكلي وتقارب مستويات التضخم.

رابعاً: دراسة Ali Naas SAID ET Zohra DJALAB

بعنوان "تأثير تدفقات رأس المال الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1990-2018"

THE IMPACT OF INTERNATIONAL CAPITAL FLOWS ON THE ECONOMIC GROWTH IN ALGERIA DURING THE PERIOD

تهدف هذه الدراسة إلى الاعتماد على أربع قنوات أساسية لتدفقات رأس المال الدولية وتشمل الاستثمار الأجنبي المباشر، والتنمية الرسمية المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA)، والتحويلات الشخصية (REM)، والديون الخارجية الأسهم (EXTDS) في الجزائر.

- جميع القنوات لم تكن تدفقات رأس المال الدولية ذات دلالة إحصائية في المدى القصير وطويلة الأجل باستثناء الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - الجزائر بحاجة لإصلاحات عميقة لكي تتمكن من جذب المزيد من رأس المال الأجنبي لكي تساهم هذه التدفقات بشكل كبير في النمو الاقتصادي.
- أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استقننا من هذه الدراسات.

الجدول رقم (02): المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
دراسة ميليسا سيبييل	تتشابه الدراستين في كون كلاهما تناولتا نفس المتغير التابع (النمو الاقتصادي)	عالجت هذه الدراسة أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي اما الموضوع محل الدراسة فهو أثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي لندرس تأثير مختلف اشكال رؤوس الأموال الأجنبية وبالتالي فالاختلاف في المتغير المستقل.	تمت الاستفادة من الدراسة حول أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.
دراسة لينا سوشانيك وجاريمان فاسيشا	تتشابه الدراستين في كون كلاهما تناولتا نفس المتغير المستقل (تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية)	ركزت هذه الدراسة على تطور تدفقات رأس المال نحو اقتصاديات الأسواق الناشئة اما الموضوع محل الدراسة فهو أثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر. وبالتالي فالاختلاف في المتغير التابع.	تمت الاستفادة من الدراسة في التحديد الجيد لبعض المفاهيم ذات الصلة بالموضوع محل الدراسة تدعيما للجانب النظري للدراسة الحالية.
راكيش موهان 2009	تتشابه الدراستين في كون كلاهما تناولتا نفس المتغير المستقل (تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية)	عالجت هذه الدراسة تدفقات رأس المال واقتصاديات السوق الناشئة اما الموضوع محل الدراسة فهو أثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر. وبالتالي فالاختلاف في المتغير التابع.	تمت الاستفادة من الدراسة في دراسة العلاقة بين رؤوس الأموال الأجنبية والاقتصاد.
دراسة زهرة جلاب وعلي ناس سعيد	تتشابه الدراستين في كون كلاهما تناولتا نفس المتغير المستقل والمتغير التابع (تأثير تدفقات رأس المال الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر)	عالجت هذه الدراسة تأثير تدفقات رأس المال الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1990-2018 يختلف عن موضوع محل دراستنا في الفترة المدروسة.	تمت الاستفادة من الدراسة في التحديد الجيد لبعض المفاهيم في الجزء النظري بالإضافة إلى الاستفادة من التوصيات المتوصل إليها.

خلاصة الفصل الأول:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل أن نتحدث عن التنمية الاقتصادية والتمويل الذي تركز عليه التنمية الاقتصادية وقد توصلنا من خلال دراستنا لهذا الفصل أن مفهوم التنمية الاقتصادية يركز على الكم والنوع في آن واحد، وفي هذا الإطار أوضحنا بعض التعريفات التي تعتبر شمولية بحيث أنها تعتمد على تحقيق الأهداف الاساسية للحياة الاقتصادية لكن تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية أمر صعب بسبب تشعب جوانبها وترابطها مع الجوانب الاخرى، أما أهداف التنمية الاقتصادية فهي عديدة وتدور كلها حول توفير أسلوب الحياة الكريمة ورفع مستوى المعيشة للمواطنين.

هذا مع تحدينا لمفهوم التمويل وأهميته بالنسبة للتنمية الاقتصادية، حيث توصلنا إلى أن التمويل بأنواعه هو العامل الاساسي من أجل تنفيذ الأهداف المخططة.

بعد تناولنا للموضوع من جانبه النظري سنحاول إسقاط ذلك عمى الجانب التطبيقي من أجل معرفة أهمية التمويل الدولي وتأثيره على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الفصل الثاني: أثر تدفقات رؤوس
الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي
خلال الفترة. (1990-2022)

تمهيد:

من المتعارف عليه أن التمويل الدولي يعتبر أحد أهم آليات تحقيق التنمية داخل الدول، حيث إن حركة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على اختلاف أشكالها لها تأثيرات مختلفة على اقتصاد البلد قد تكون إيجابية او قد تكون سلبية.

سوف نعمل في هذا الجانب التطبيقي على دراسة العلاقة بين تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والنتائج المحلي الإجمالي، وتبيان طبيعة الأثر القائم بين تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية ومعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2022).

المبحث الأول: العلاقة بين تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والنتائج المحلي الإجمالي

من المتعارف عليه اقتصادياً، أن الحركة الدولية لرؤوس الأموال تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، فحركة رؤوس الأموال بين الدول تعمل على نقل القوة الشرائية بينها أي حركة رأس المال النقدي بين الأفراد - المعنويين والطبيعيين والمشروعات - من بلد إلى بلد آخر لأنه وبالمختصر النمو الاقتصادي دليل على نجاح النشاط الاقتصادي لأي دولة.

المطلب الأول: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي (المباشر، الغير مباشر) والنمو الاقتصادي

أولاً: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

تتحدد وجهة الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو المناطق التي توفر فرصاً جيدة للاستثمار، حيث يتوقع المستثمر تحقيق عائداً يفوق ما تحققه الفرص البديلة في دول أخرى.

فالدول التي لديها مؤشرات اقتصادية إيجابية (معدل التضخم، سعر الصرف، معدلات الفائدة) بإمكانها أن تستقطب استثمارات أجنبية مباشرة.¹ كما ينبئ كبر حجم السوق واتساعها عن زيادة حجم الطلب وإمكانية تحقيق أرباح أكثر، حيث يقاس حجم السوق بجملة من المؤشرات منها الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد المعبر عنه بمتوسط الدخل الإجمالي للفرد والقدرة الشرائية.²

يساهم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تحسين البنية التحتية وخلق فرص العمل ونشر وتوطين التكنولوجيا الحديثة وتوفير الموارد المناسبة لتمويل الاستثمارات، وتوسيع القاعدة الاستثمارية في البلد المضيف، وكذلك التعرف على الأساليب الحديثة المتبعة في الإدارة والتنظيم والاتصال والتسويق مما يؤدي إلى اكتساب العمالة الوطنية لمهارة أعلى وخبرة أكبر، بالإضافة إلى حل مشكلة البطالة من خلال توفير المزيد من فرص العمل.

¹ سامية مقعاش، تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وأثرها على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي دراسة حالة ماليزيا، مجلة حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 13، ديسمبر 2015، ص 162.

² نفس المرجع، ص 163.

كما أن تدفق الاستثمار إلى الدول النامية يساعد في التغلب على الفجوة المحلية بين الاستثمار والادخار؛ وهذه هي مشكلة الجزائر الحالية خاصة أن العالم واجه تداعيات أزمة كوفيد-19 وهي من أخطر الأزمات التي مرت على البشرية في العصر الحديث، فالاقتصاد العالمي مر بأسوأ موجة ركود منذ الكساد الكبير، لذلك يجب تهيئة المناخ الاستثماري في الجزائر لجذب الاستثمار، وتوفير الحوافز والتسهيلات للمستثمر الأجنبي.

أيضا من أهم الآليات التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي ورفع معدلاته على المدى القصير والطويل ما

يلي:¹

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عملية التنمية الاقتصادية عن طريق جلب الأصول المادية والغير مادية والمتمثلة في رأس المال والتكنولوجيا والمهارات التنظيمية وهذا بواسطة شركات متعددة الجنسيات.

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عملية التنمية الاقتصادية عن طريق جلب الأصول المادية والغير مادية والمتمثلة في رأس المال والتكنولوجيا والمهارات التنظيمية وهذا بواسطة شركات متعددة الجنسيات.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر أثار قوية على مستوى الأجور في الاقتصاديات المضيفة النامية، فإن هذا من شأنه أن يفرز منافسة شرسة بين الشركات المحلية والشركات متعددة الجنسيات على العمال المحليين، فمن حيث المبدأ يمكن أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا على الأجور في الشركات المحلية من خلال تأثيره على الإنتاج في تلك الشركات، وتصبح الإنتاجية المتزايدة التي تقود فوائض في الأجور أكثر أهمية عند توفر روابط وعلاقات قوية بين الشركات المحلية والشركات متعددة الجنسيات.

¹ بن لعمودي نسرين، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1991-2021)، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد كمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2022-2023، ص 6.

ثانياً: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي غير المباشر والنمو الاقتصادي.

يساهم الاستثمار الأجنبي المحظي في تحقيق العديد من المنافع للدول النامية، فهو يساهم في

تنشيط وتطور أسواق الأوراق المالية وذلك عن طريق:¹

1- العمل على تمويل الشركات المحلية في السوق الأولية من خلال المشاركة في الملكية (الأسهم)

أو من خلال الإقراض للتمويل (سندات).

2- ارتفاع درجة سيولة الأوراق المالية، إذ يمكن للمستثمر أن يشتري هذه الأوراق أو يبيعها بسرعة

واستعادة أمواله متى أراد، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الأوراق المالية وارتفاع قيمتها وانخفاض تكلفة

الحصول على رأس المال مما يشجع الشركات على طرح إصدارات جديدة وبالتالي تنشيط سوق الأوراق

المالية المحمية.

3- تدفق رؤوس الأموال من المستثمرين الأجانب يؤدي إلى زيادة كفاءة الأسواق المالية المحلية

وذلك لحصول اتصال بالمؤسسات الأجنبية التي تمتلك تكنولوجيا مالية حديثة وأساليب متطورة تساعد

على جذب المزيد من التدفقات وزيادة المعرفة بتلك الأسواق وبالتالي تشجيع الاستثمار الأجنبي.

4- أن عملية المشاركة الأجنبية في سوق رأس المال المحلي يساعد على تطوير القواعد المحاسبية

وعلى رفع مستوى الإفصاح عن المعلومات لأداء الشركات.

ويمكن أن ينجم عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر آثار سلبية على الاقتصاد المضيف، إذا

كان استثمار قصير الأجل يتميز بالتقلب، وذلك لاحتمال أن يتخذ المستثمر الأجنبي قراراً مفاجئاً بمغادرة

البلد المضيف مما يؤدي إلى:

1- انخفاض في سعر صرف العملة الوطنية.

2- تدهور في أسعار الأصول العقارية والمالية.

¹ عبد الرزاق حمد حسين، قياس أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلدان النامية (الهند حالة دراسية)، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 02، العدد 01، 2012، ص 107.

- 3- هبوط الأسعار.
 - 4- تدهور معدلات الربحية.
 - 5- تزايد العجز في ميزان المدفوعات.
 - 6- استنزاف الاحتياطيات الدولية وفقدان ثقة المستثمر الأجنبي بالسوق المحلية.
- أما في حالة الدخول المفاجئ للاستثمار الأجنبي غير المباشر فإن ذلك يزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي وبالتالي ارتفاع في سعر صرف العملة المحلية وارتفاع أسعار الأصول وخصوصاً الأراضي وزيادة معدلات التضخم والاستهلاك المحلي.

المطلب الثاني: العلاقة بين تحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي.

تختلف الآليات التي تؤثر من خلالها التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في دول

المنشأ، بحيث يكمن تأثيرها فيما يلي:¹

يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي في المدى الطويل أن من خلال زيادة تراكم رأس المال البشري عن طريق تمويل النفقات المخصصة للتعليم وتحسين مستويات الصحة في الأسر المستقبلية لها، كما يمكن ان تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال زيادة تراكم الاستثمار الخاص على اعتبار أنها تساهم في التخفيف من القيود التمويلية كما أنها تمثل بديلاً عن ضعف كفاءة الأسواق والأنظمة المالية في بلدان المستقبلية.

من جهة أخرى يمكن للتحويلات المالية للمهاجرين أن تؤثر على النمو الاقتصادي في دول المنشأ من خلال رفع معدلات وتحفيز الطلب الكلي، لكن هذا الأثر يتوقف على طبيعة الهيكل الاقتصادي للدول المستقبلية فإذا كانت تعتمد بشكل أساسي على الاستيراد في تلبية طلبها الاستهلاكي فإن تدفق التحويلات المالية للمهاجرين في هذه الحالة يساهم في زيادة معدلات الاستيراد من العالم الخارجي وهذا يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل من خلال تحفيز الطلب الكلي بمستويات تفوق الطاقات الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتعمل على

¹ بوطالبي هشام، بن سعيد محمد، أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970-2019، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد 5، العدد 3، أكتوبر 2022، ص 68.

ارتفاع المستوى العام للأسعار، أما في حالة ما إذا كان اقتصاد البلد المستقبل للتحويلات المالية يعتمد على الإنتاج المحلي في تلبية الاستهلاك والطلب المحلي فالتحويلات في هذه الحالة تساهم في تنشيط الطلب الداخلي من خلال ما يعرف بتأثير المضاعف أي ان الزيادة في معدلات الاستهلاك تكون مرفقة بزيادة في معدلات الاستثمار و معدلات التشغيل وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي.

من جهة أخرى تتميز التحويلات المالية للمهاجرين بخاصية انها مضادة للتقلبات الدورية أي أن ترتفع في أوقات الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية في دول المنشأ مقارنة مع مصادر التمويل الأخرى التي تنخفض كالاستثمارات الأجنبية المباشرة، والقروض الأجنبية والاستثمارات في الأسواق المالية التي تتأثر بشكل مباشر بالأزمات الاقتصادية والمالية الدورية التي تحدث في البلدان الأصلية، وبالتالي فان التحويلات المالية تساهم في رفع معدلات النمو أثناء فترات الركود الاقتصادي لكن بالرغم من ذلك تبقى الدراسات التجريبية الخاصة بتحليل العالقة السببية بين تدفق التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي في الدول المستقبلية تتأرجح بين النظرة الإيجابية والنظرة السلبية.

المطلب الثالث: العلاقة بين القروض الأجنبية والنمو الاقتصادي

تشير العديد من الدراسات والتجارب إلى أهمية القروض الدولية في عملية النمو الاقتصادي ومساعدة الدول على تغطية فجوة العمولات الأجنبية التي تعاني منها والوصول إلى اقتصاد ذاتي النمو قادر على التقدم بالاعتماد على الموارد الذاتية، لهذا سنتطرق الى فهم ضرورة القروض الخارجية في النمو الاقتصادي:¹

تحتاج برامج التنمية الاقتصادية إلى تمويل حتى تستطيع الدول تنفيذها لكن الدول النامية تواجه مشكلة عدم قدرة مدخراتها المحلية للمرحلة الأولى للتنمية على تمويل البرامج الاستثمارية اللازمة لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرغوبة، لهذا يعمل الاقتراض الخارجي على تمويل تلك البرامج، وفي المرحلة الثانية تصبح تلك المدخرات قادرة على تمويل تلك البرامج، لكن الاقتراض الخارجي يزداد في هذه المرحلة لخدمة الديون التي حصلت عليها تلك

¹ كريبط خلود، عياشية فطيمة الزهرة، القروض الدولية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية -حالة الجزائر-، مذكرة ماستر اكايمي، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيل، 2020-2021، ص 40-45.

الدولة، أما في المرحلة الثالثة والأخيرة فإن الاقتصاد القومي لا يعود بحاجة إلى المزيد من القروض الدولية إذ تصبح المدخرات المحلية قادرة على تمويل البرامج الاستثمارية وخدمة الديون الخارجية.

وقد استطاعت بعض الدول النامية تجاوز المرحلة الأولى والثانية للوصول لمرحلة الاعتماد على الموارد الذاتية، إلا أن هناك العديد من الدول النامية لا زالت غير قادرة على تجاوز المرحلة الأولى، فالحاجة إلى التمويل الخارجي تجد مبرراً موضوعياً لما يطلق عليه فجوة الموارد المحلية وهي الفجوة القائمة بين معدل الاستثمار المطلوب تحقيقه والوصول إلى معدل النمو المستهدف وبين معدل الادخار المحلي المتحقق في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة. وفي هذه الحالة فإن المجتمع يواجه أحد الاحتمالات الثلاثة:

- 1- أن يرضى المجتمع بمعدل نمو اقل يتناسب مع الموارد المحلية.
 - 2- تعبئة الفائض الاقتصادي الكامن في مختلف القطاعات الاقتصادية الذي تستحوذ عليه الطبقات والفئات الاجتماعية الغنية لتتمكن الدولة من رفع معدل الادخار.
 - 3- أن يلجأ المجتمع إلى مصادر التمويل الخارجية مثل القروض والمساعدات الخارجية والاستثمارات الاجنبية ليسدد بها فجوة الموارد المحلية، مع ما ينتج عنه من أعباء مستقبلية.
- وفيما يتعلق بالاحتمال الثالث فهو محاولة لحل تناقص الموارد بالاعتماد على التمويل الخارجي، وقد يبدو كحل سهل لأنه يضمن رفع معدل الاستثمار المحلي دون الحاجة إلى إحداث ضغط على مستوى الاستهلاك المحلي بتركيبته الاجتماعية المختلفة، ودون إجراءات اجتماعية وسياسية لتعبئة الموارد المحلية الموجودة وتحت تأثير هذا الاعتقاد لجأت هذه الدول إلى الاعتماد على القروض الدولية لتمويل التنمية.

هذا الحل يلغي ضرورة الوصول إلى مرحلة النمو الذاتي التي ينطلق بعدها الاقتصاد المحلي معتمداً على موارده الذاتية، لأن ذلك لن يتحقق إلا في ظل رفع معدل الادخار المحلي باستمرار بحيث يلغي الحاجة إلى التمويل الخارجي ويعمل على سداد الدين، والغالب في الدول النامية أنها تمزج بين مصادر التمويل المحلي والخارجي.

المطلب الرابع: العلاقة بين المعونات الأجنبية والنمو الاقتصادي

لابد من التعرف على وجهات النظر المتباينة حول فعالية المساعدات الأجنبية والعلاقة بينها وبين النمو الاقتصادي.

يرى البعض أن هناك علاقة إيجابية بين المساعدات الأجنبية والنمو الاقتصادي وأن المساعدات الأجنبية تعمل على تحفيز النمو الاقتصادي بإضافة مصدر آخر لتمويل الاستثمارات إلى جانب المدخرات المحلية، الأمر الذي ينعكس على زيادة الاستثمارات في رأس المال البشري والمادي وزيادة القدرة على استيراد السلع الرأسمالية أو التكنولوجية، ومن ثم تحقيق مستويات معقولة من النمو الاقتصادي، وبالتالي الحد من الفقر.

لتحريك عملية التراكم الرأسمالي وتحقيق النمو الاقتصادي لتحسين مستويات المعيشية والخروج من مصيدة الفقر، حيث أن انخفاض الدخل يؤدي إلى انخفاض مستوى الادخار وبالتالي انخفاض مستوى الاستثمارات، مما ينعكس على انخفاض النمو الاقتصادي كما أن انخفاض مستويات الدخل أيضا تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وبالتالي انخفاض رأس المال البشري، الأمر الذي ينعكس على انخفاض مستويات التنمية الاقتصادية.

ويرى آخرون أن هناك علاقة سلبية بين المساعدات الأجنبية والنمو الاقتصادي، استنادا إلى أدلة نظرية ودراسات تجريبية، حيث أن فكرة ارسال مساعدات إلى الدول الفقيرة برزت من نجاح خطة مارشال إلا أنه في الواقع خطتان مختلفتان، حيث ان الأوروبية لم تعتمد كليا على المساعدات وأن تلك المساعدات لم تشكل سوى 2.5 % فقط من الناتج المحلي الإجمالي لدول كبيرة مثل فرنسا، وأن خطة مارشال استمرت خمس سنوات، ثم توقف بعدها تدفق المساعدات، وأن خطة مارشال كانت تهدف إلى إعادة الإعمار وليس لتحقيق التنمية ، وأن استمرار تدفق المساعدات بشكل كبير دون تنظيم أو مساءلة قد يمنع تحقيق نمو اقتصادي مستدام على المدى البعيد.¹

¹ وليد محمود إسماعيل إبراهيم، تحليلات المساهمة الأجنبية في النمو الاقتصادي في دول شرق أفريقيا منذ عام 2000، مجلة الدراسات الأفريقية، المجلد 40، العدد 02، جوان 2018، ص 292-293.

المبحث الثاني: هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وأثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1999-2022

باشرت الجزائر العديد من الإصلاحات الاقتصادية شملت جميع المجالات الاقتصادية من خلال سياسة الانفتاح التجاري والتحرير المالي الذي جاء في إطاره تحرير حركة رؤوس الأموال الأجنبية من وإلى الجزائر، وهذا بهدف القضاء أو التخفيف من الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني ولعل السبب الرئيسي من انتقال رؤوس الأموال على المستوى الدولي هو مساهمته في التنمية الاقتصادية في الدول التي تستضيفه، والرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

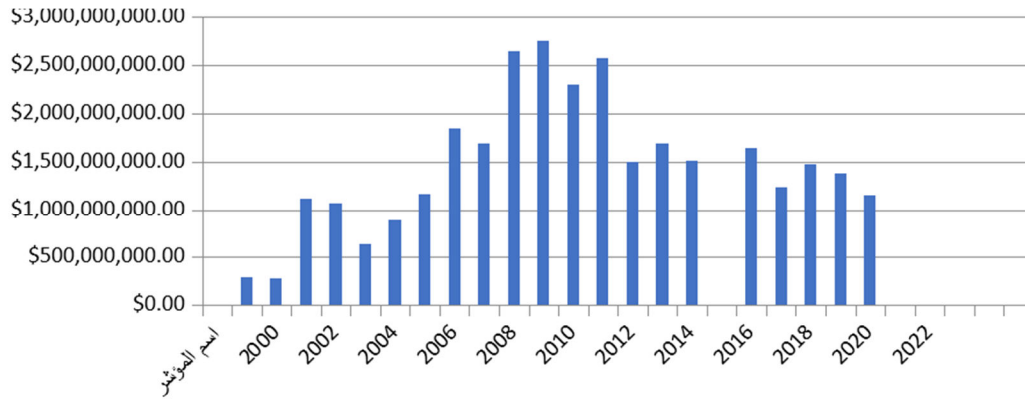
المطلب الأول: تطورات هيكل رؤوس الأموال الأجنبية والنتائج المحيية في الجزائر

كان لسياسات التحرير الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر ابتداء من سنة 1990 دورا في فتح الباب أمام رأس المال الأجنبي وخاصة الاستثمار الأجنبي، حيث استهدفت إعادة التوازن الداخلي والخارجي والعمل على بعث النشاط الاقتصادي على أسس من الكفاءة والفعالية، بالإضافة إلى اعتماد مجموعة المزايا والحوافز لفائدة المستثمرين.

أولاً: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الجزائر وبعد ما تأكد لدى أصحاب القرار فيها، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كداعم لمصادر التمويل المحلية، قامت بسلسلة من التغييرات والإصلاحات الهادفة إلى تهيئة بيئة الاستثمار والارتقاء بها إلى مستويات تنافسية جاذبة ومستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر وسنحاول من خلال هذا الشكل التعرف على اتجاهات حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة من 1999 إلى 2022 وتحليل التغييرات التي طرأت عليه وأهم الأسباب التي أدت إليها، وذلك باستخدام الشكل الآتي:

الشكل رقم (01): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر للفترة 1999-2022¹



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم (01) وبرنامج Excel 2023

من خلال الشكل (01): شهد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا ملحوظا حيث بلغ حوالي 291 مليون دولارا سنة 1999، خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية ليصل إلى قيمة 280 مليون دولارا سنة 2000 وخلال الفترة (2001-2009)، شهد حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تحسنا كبيرا مقارنة بالفترة السابقة فقد عرف الخط العام للاستثمار الأجنبي اتجاها تصاعديا بارزا، حيث بلغ سنة 2001 حوالي 1113 مليون دولار، حيث كان ذلك تزامنا مع إقرار الجزائر لبرنامج الإنعاش الاقتصادي أين عرفت الاستثمارات الأجنبية في الجزائر قفزة نوعية، فقد كانت الزيادة معتبرة مقارنة بسنة 2000، لينخفض بعد ذلك سنة 2002 ليلبلغ حوالي 1064 مليون دولار، ثم حوالي 637 مليون دولارا سنة 2003، ليرتفع بعد ذلك في كل من سنة 2004 و2005 ليلبلغ حوالي 884 و 1156 مليون دولارا على الترتيب، ليواصل الارتفاع و يصل إلى حوالي 1841 مليون دولار سنة 2006 ليبقى في نفس الاتجاه التصاعدي حيث واصلت الاستثمارات الأجنبية في التدفق الى الجزائر لتصل إلى الذروة سنتي 2008 و 2009 حيث بلغ حوالي 2638 و 2746 مليون دولار على الترتيب. رغم تداعيات الأزمة المالية سنة 2008.

¹ الاستثمار الأجنبي المباشر هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10 في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل، كما هو مبين في ميزان المدفوعات. وتوضح هذه السلسلة صافي التدفقات (صافي تدفقات الاستثمارات الجديدة مخصوماً منها الاستثمارات التي يتم سحبها) في البلد المعني من المستثمرين الأجانب. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي.

إن هذا التحسن المسجل في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال هذه الفترة، راجع إلى التحسن في الأوضاع الأمنية والسياسة وكذا استقرار بعض المؤشرات في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وكذا التأثيرات الايجابية لبرامج دعم الإنعاش والنمو الاقتصادي من أبرزها القطاع العقاري والصناعي بالجزائر وهذا بالإضافة إلى الدعم النسبي الذي قدمته قوانين الاستثمار الصادرة وما تحمله من حزمة من الضمانات والامتيازات والتسهيلات، وكذا تشكيل الهيئات المتعلقة بتشجيع وترقية الاستثمار.

يمكن القول إن العامل الأساسي الذي ساهم في تحسن معدلات الاستثمار الأجنبي يعود إلى الارتفاع الكبير في حصة الصادرات النفطية التي لم تتأثر كثيرا بالأزمة المالية العالمية نتيجة نمو الطلب العالمي على النفط بفعل النمو المتواصل للاقتصاد العالمي بالإضافة إلى المخاوف من انقطاع إمدادات النفط وتحديدًا سنتي 2008 و2009، حيث ارتفعت أسعار النفط من 38,60 دولار للبرميل سنة 2004 إلى 74,95 دولار للبرميل سنة 2007 ليرتفع سنة 2008 إلى مستويات غير مسبوقة حيث بلغ سعر البرميل في شهر يوليو 2008 131,2 دولار للبرميل مما أدى إلى تحقيق فوائض مستمرة في الموازنة العامة للدولة خلال هذه الفترة نتيجة لزيادة الإيرادات النفطية.

أما خلال سنتي 2010 و2011 بدأ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في التراجع حيث بلغ حوالي 2300 و2571 مليون دولار على الترتيب. يرجع البعض ذلك إلى امتداد ما يسمى بالربيع العربي للجزائر، وأيضاً يعود تراجع وتيرة تدفق الاستثمارات الأجنبية حسب وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بداية من سنة 2010 إلى التغيير الذي طرأ على التشريعات الجزائرية التي تنظم الاستثمارات الأجنبية منها تحديد حصة الشريك الأجنبي في أي مشروع في الجزائر ب 49% كحد أقصى مقابل 51% من رأس مال الشركة لصالح الطرف أو الأطراف الوطنية.

يعود الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وينخفض بعد ذلك في سنة 2012 ليلعب حوالي 1502 مليون دولار ثم يرتفع سنة 2013 إلى 1691 مليون دولار، ثم في سنة 2014 انخفض ليلعب 1502 مليون دولار،

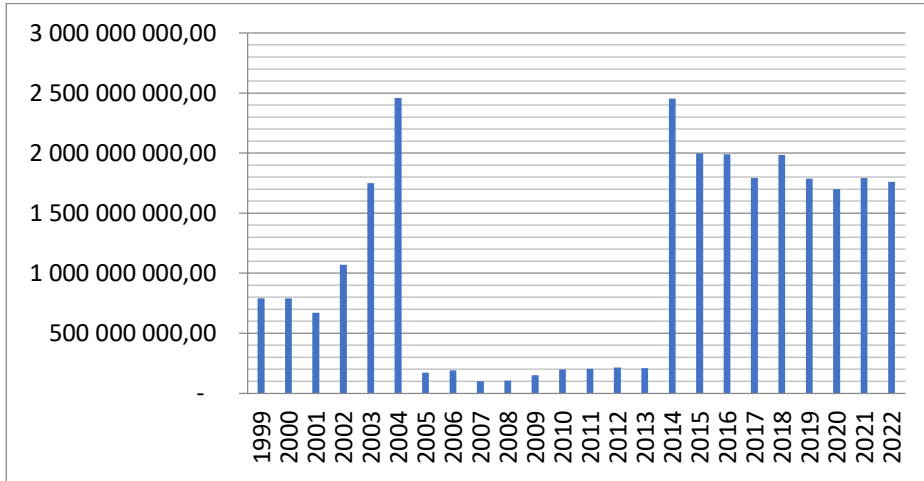
ليستمر في الانخفاض حتى يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق سلبي سنة 2015 حيث بلغ حوالي -537 مليون دولار ويعود سبب الانخفاض إلى تجميد جل المشاريع الاستثمارية ماعدا الضرورية وذلك بسبب التراجع الكبير في أسعار المحروقات وانخفاض الموارد المالية الوطنية. وانكماش في حجم الاستثمارات المتأتية من قطاع المحروقات نتيجة تباطؤ نشاطات شركة سوناطراك ليرتفع بعد ذلك فيسجل تدفقا بلغ حوالي 1638 مليون دولار سنة 2016، ثم عاد للانخفاض مجددا سنة 2017 إلى ما يقارب 1230 مليون دولار. أما سنتي 2018 و2019 سجل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ارتفاعا طفيفا قدر بحوالي 1466 و1381 مليون دولار على الترتيب. وظل هذا التراجع مستمرا لغاية سنة 2022 حيث بلغ حوالي 751 مليون دولار.

إن هذا التذبذب والتراجع المسجل في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، خلال السنوات الأخيرة خاصة ذلك التدفق السلبي الذي لم يحدث منذ أكثر من عشرين سنة، يؤكد هيمنة قطاع المحروقات، وبأنه يشكل الوجهة الأولى والأهم للمستثمر الأجنبي، وبدخوله في أزمة جعل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر يتراجع، إضافة إلى تلك التغيرات المستمرة في القوانين والتشريعات المعتمدة، خاصة مع إقرار قانون 51/49 في المائة في كل القطاعات و فروع النشاط، كل ذلك في ظل بيئة الاستثمار غير المستقرة، مما جعل التردد والتخوف يسود الموقف الأجنبي للاستثمار في السوق الجزائرية.

ثانيا: تطور تحويلات المهاجرين

عموما تتميز تدفقات تحويلات المهاجرين إلى الجزائر بالضعف والتذبذب الواضح خلال فترة الدراسة ويمكن توضيح تطورها من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): تدفق تحويلات المهاجرين خلال الفترة 1999-2022¹



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم (02) وبرنامج Excel 2023

يمكن القول و حسب الشكل (02)، أن تحويلات المهاجرين في الجزائر عرفت تغيرات و تذبذبات واضحة خلال الفترة المدروسة حيث تميزت بالضعف في السنوات الأولى، حيث تراوحت هذه التدفقات ما بين 790 مليون دولار خلال السنوات (1999-2000) الى 670 مليون دولار سنة 2001 فقد كانت منخفضة في هذه الفترة لتعود وترتفع سنة 2002 لتبلغ حوالي 1070 مليون دولار ثم 1750 مليون دولار سنة 2003، وتواصل هذا الارتفاع إلى أن وصل 4886 مليون دولار سنة 2007، حيث تعتبر هذه المرحلة انتقالية بالنسبة لحجم تدفقات تحويلات المهاجرين في الجزائر و التي سجلت نموا قياسيا خلال هذه الفترة .

أما سنة 2008 عادت للانخفاض مرة أخرى ولكن انخفاضاً طفيفاً حيث بلغ حجم التدفق حوالي 267 مليون دولار، وظل يرتفع وينخفض سنة بسنة على هذا المنوال إلى غاية سنة 2015 حيث سجل تدفق تحويلات المهاجرين ارتفاعاً قياسياً ومعتبراً بلغ حوالي 721 مليون دولار ليواصل الارتفاع إلى أن بلغ الذروة سنة 2018

¹ تتألف التحويلات الشخصية من كافة التحويلات الجارية، نقدية أو عينية، التي أجرتها أو تلقتها أسر معيشية مقيمة إلى / من أسر معيشية غير مقيمة. ولذا، فإن التحويلات الشخصية تشتمل على جميع التحويلات الجارية بين الأفراد المقيمين وغير المقيمين. وتشير رواتب وأجور الموظفين إلى الدخل الذي يحصل عليه العمال الحدوديون والموسميون والمؤقتون الذين يعملون في بلد ليسوا مقيمين به أو أنهم من المقيمين لكنهم يعملون لدى كيانات غير مقيمة. علماً بأن البيانات هي مجموع البندين الاتنين الواردين في الطبعة السادسة من دليل صندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات: التحويلات الشخصية وتعويضات المستخدمين. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي.

أين قدر بحوالي 870 مليون دولار، لكن سنة 2020 انخفض بشكل كبير بقيمة 149 مليون دولار وعاد للارتفاع مجددا سنة 2021 و2022 ليسجل حوالي 832 و822 مليون دولار على الترتيب.

ثالثا: تطور استثمارات الحافظة (الإستثمار الأجنبي غير المباشر)

فيما يخص استثمارات الحافظة في الجزائر تعتبر نسب تدفقها معدومة وهذا راجع لعدم اعتماد الجزائر على هذا النوع من الاستثمارات نظرا لعدم توفر الظروف الملائمة لهذا النوع من الاستثمارات كوجود سوق مالية متطور والمناخ الاستثماري الملائم، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (03): تدفق استثمارات الحافظة خلال الفترة (1999-2022)¹



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم (03) وبرنامج Excel 2023

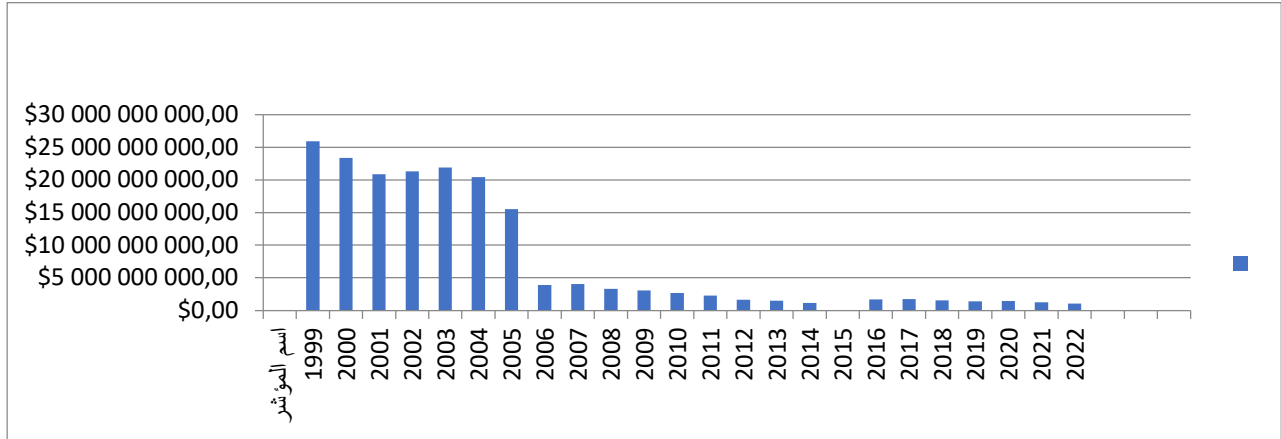
نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسب تدفق استثمارات الحافظة معدومة خلال الفترة (1999-2009) و (2011-2021)، وهذا راجع لعدم اعتماد الجزائر على هذا النوع من الاستثمارات. أما القيمة السالبة التي سجلتها سنة 2010، تفسر بالأزمة المالية العالمية التي أدت الى انهيار الأسواق المالية مما أدى الى خسائر كبيرة في الأسهم والسندات وهما المكونان الرئيسيان لاستثمارات الحافظة وسحب المستثمرين لأموالهم من استثمارات الحافظة والتحول الى أصول أكثر أمانا.

¹ صندوق النقد الدولي، والكتاب السنوي لإحصاءات ميزان المدفوعات، وملفات البيانات. يغطي استثمار الحافظة، عدا الالتزامات المكونة لاحتياجات السلطات الأجنبية، المعاملات في الأوراق المالية الخاصة بحقوق الملكية وبالدين والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي.

رابعاً: تطور أرصدة الدين الخارجي

أدت أزمة النفط سنة 1986 إلى تقادم المديونية الخارجية الجزائرية وعدم قدرتها على السداد، ما اضطرها اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على القروض، وعلى هذا الأساس تم التخطيط للتحويل إلى اقتصاد السوق والقيام بالإصلاحات الاقتصادية وهذا تطبيقاً لشروط الصندوق.

الشكل رقم (04): تدفق القروض الخارجية إلى الجزائر خلال الفترة 1999-2022¹



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم (04) وبرنامج Excel 2023

شهدت الجزائر في سنة 1999 ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة تدفق القروض الخارجية حيث بلغت 25925 مليون دولار، ويرتبط هذا بانخفاض أسعار النفط العالمية في أواخر التسعينات مما أدى إلى انخفاض كبير في إيرادات الجزائر من الصادرات، واستمرت بالانخفاض إلى غاية 15516 مليون دولار سنة 2005، نتيجة تسديد الديون بشكل مسبق في السنوات الأولى للألفية وفي وقتها، أما الارتفاع الطفيف بين سنة (2001-2002) و(2002-2003) يرجع إلى تراجع قيمة الدولار أمام الأورو وكذلك تعبئة المؤسسات الأجنبية قروضاً غير مؤمنة من طرف الدولة.

¹ يشمل الدين العام والمضمون من قبل الحكومة التزامات خارجية طويلة الأجل على مدينين من القطاع العام، بما في ذلك الحكومة الوطنية، والشعب السياسية الفرعية (أو هيئة من هيئات أي منهما)، والهيئات العامة المستقلة، كما يشمل التزامات خارجية على مدينين من القطاع الخاص يكون سدادها مضموناً من جهة عامة. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي.

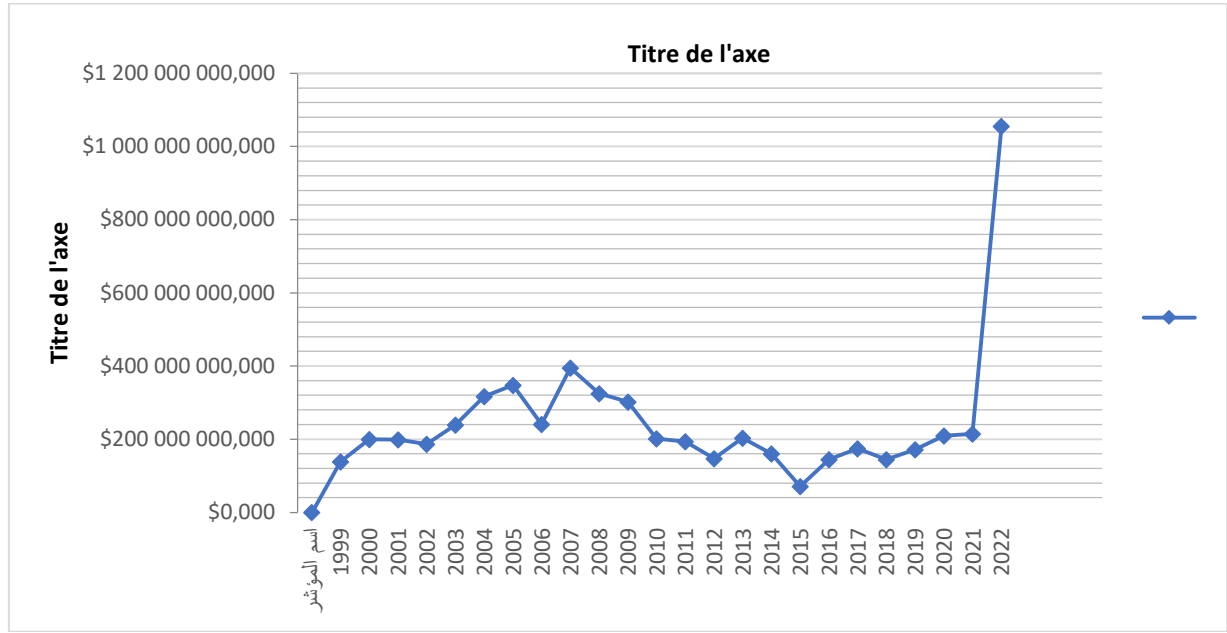
استمر الانخفاض في القروض الخارجية، حيث انتقلت الى 870 مليون دولار سنة 2015، وقد ساهم في هذا الانخفاض تحويل بعض الدول (فرنسا، اسبانيا وإيطاليا) لجزء من ديونها إلى استثمارات مباشرة بالجزائر إضافة الى توظيف الدولة البترودولار في التسديد المسبق في ديونها الخارجية، والجدير بالذكر أن سبب الارتفاع الطفيف في حجم القروض سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 كان نتيجة اقتراض الدولة الجزائرية مبلغ قدره 900 مليون أورو من البنك الإفريقي للتنمية، ثم عاودت الانخفاض سنة 2019 و 2020 بسبب الوضعية المالية للدولة وارتفاع أسعار المحروقات.

استمرت الجزائر في الحفاظ على مستويات منخفضة من القروض الأجنبية بقية السنوات حيث وصلت هذه الديون سنة 2022 الى 1055 مليون دولار، ويرجع هذا لتغطية العجز في الموازنة العامة بعيدا عن الاستدانة الخارجية ولجوءها إلى التمويل غير التقليدي وكذا تقليل الإنفاق على الاستيراد وتوجيهه إلى المشاريع الاستثمارية.

خامسا: تطور المعونات الأجنبية

يتضح من الشكل أن الجزائر تلقت مساعدات أجنبية رسمية خلال السنوات قيد الدراسة، حيث تبين الأرقام أن هناك تقلبات في صافي المساعدات والمعونات التي تلقتها الجزائر على مر هذه السنوات.

الشكل رقم (05): تدفق المساعدات الأجنبية خلال الفترة 1999-2022¹



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم (05) وبرنامج Excel 2023

نلاحظ من الشكل (05) أن تدفقات المعونات الأجنبية إلى الجزائر تميزت بالتذبذب خلال فترة الدراسة حيث بلغت سنة 1999 حوالي 137 مليون دولار، إلا أنه بعد مؤتمر أهداف الألفية الجديدة التي قررت من خلاله الدول المتقدمة تقديم مساعدات إنمائية للدول النامية، ارتفعت المعونات الأجنبية من جديد وبلغت الذروة سنة 2007 أكثر من 395 مليون دولار حيث شهدت الجزائر في الفترة التي سبقت هذه السنة تحسينات في مجال الحكومة مما جعلها أكثر جاذبية للاستثمارات من قبل المانحين الدوليين وهذا ما أدى إلى زيادة الحاجة إلى المساعدات الفنية لبناء قدراتها حيث ركزت المساعدات الأجنبية على دعم مشاريع البنية التحتية و تطوير الموارد البشرية و التدريب المهني، ثم بدأت بالتراجع تدريجيا إلى إن وصلت إلى تدفق قدرته قيمته بحوالي 160 مليون دولار سنة 2014، لتصل إلى أدنى قيمة لها سنة 2015 حيث بلغت قيمتها حوالي 71 مليون دولار و يرجح هذا

¹ Personal remittances comprise personal transfers and compensation of employees. Personal transfers consist of all current transfers in cash or in kind made or received by resident households to or from nonresident households. Personal transfers thus include all current transfers between resident and nonresident individuals. Compensation of employees refers to the income of border, seasonal, and other short-term workers who are employed in an economy where they are not resident and of residents employed by nonresident entities. Data are the sum of two items defined in the sixth edition of the IMFs Balance of Payments Manual: personal transfers and compensation of employees. Data are in current U.S. dollars.

التراجع إلى التغييرات في سياسات المساعدات الدولية للمنظمات الدولية والتغير في الاحتياجات والأولويات الوطنية، و أيضا بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية وما نتجت عنه من انعكاسات على الناتج المحلي للدول المصدرة بالإضافة إلى تراجع قيمة العائدات من التجارة الخارجية، وهذا كله انعكس على قيمة المنح التي تقدمها الدول إلى دول أخرى.

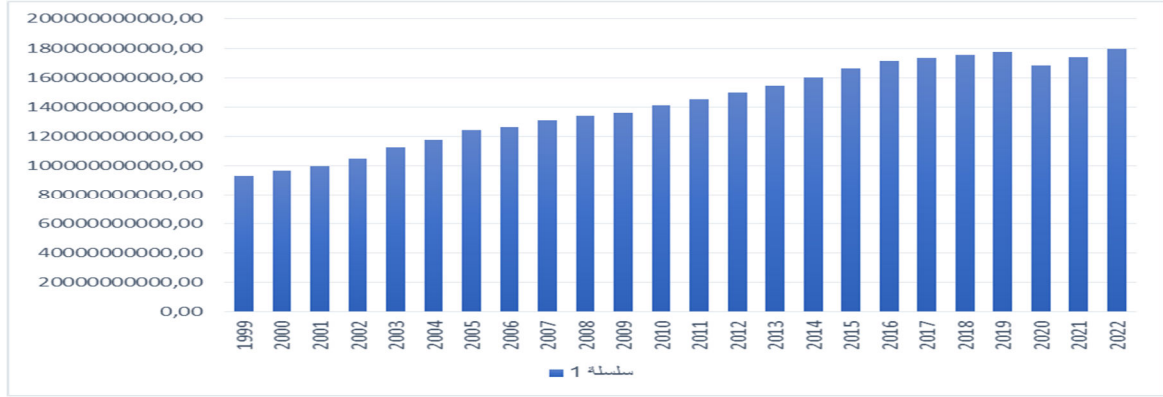
أيضا هذا راجع إلى أحداث ثورات الربيع العربي والتي عرفت المنطقة العربية حيث وجهت كل المساعدات إلى الدول المتضررة كتونس، مصر، ليبيا، سوريا، اليمن.

ومع بداية تعافي المنطقة عادت حصة الجزائر من منح التعاون الفني للارتفاع حيث وصلت قيمتها إلى 144 مليون دولار سنة 2016 بعد أن عرفت استقرارا نسبيا خلال الفترة من 2016 إلى 2019، ثم عاودت الارتفاع مجددا سنة 2020، لتعود وتصل إلى حوالي 214 مليون دولار سنة 2021.

سادسا: تطور الناتج المحلي الإجمالي

عرف الاقتصاد الجزائري ثلاثة مراحل رئيسية منذ الاستقلال (من الاشتراكية إلى مرحلة التحول ثم مرحلة اقتصاد السوق) تلك المراحل تميزت بسياسات اقتصادية تهدف إلى رفع الناتج المحلي وتحقيق معدلات نمو موجبة، وعليه سنحاول تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر متقيدين في ذلك بفترة الدراسة كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (06): تطورات الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1999-2022¹



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم (06) وبرنامج Excel 2023

عرف الناتج المحلي تحسنا ملحوظا في بداية الالفية حيث سميت هذه الفترة بمرحلة ما بعد التحول

الاقتصادي أو مرحلة ما بعد الإصلاحات وهي مرحلة تطبيق البرامج التنموية. حيث نلاحظ من خلال الشكل

انتقال الناتج المحلي الإجمالي من 93042 مليون دولار سنة 1999 الى 112609 مليون دولار سنة 2003،

وهو أكبر قيمة وصلت إليها الجزائر خلال هذه الفترة، وذلك نتيجة لتحسن أسعار النفط في السوق الدولية.

اما بالنسبة للفترة (2005-2016) هي مرحلة ما بعد التحول الاقتصادي فقد شهدت هذه الفترة تطبيق الحكومة

الجزائرية لبرامج تنموية وهي: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي هدف الى تعزيز الإنتاج الزراعي

وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو

الاقتصادي (2010-2014)، والتي كان لها أثر كبير على تحسن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر وبعث

النشاط الاقتصادي، وقد تزامنت هذه الفترة مع مواصلة الجزائر سياستها الإنفاقية التوسعية وذلك بتطبيق البرنامج

التكميلي لدعم النمو.

في الفترة (2010-2014) تم تجسيد برنامج توطيد النمو الاقتصادي حيث بلغ الناتج المحلي الاجمالي

160057 مليون دولار سنة 2014، وتميزت هذه الفترة بحفاظ الجزائر على استقرارها الاقتصادي الكلي بالرغم

¹ إجمالي الناتج المحلي بأسعار المشتريين هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافاً إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوماً منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نزوب وتدهور الموارد الطبيعية. البيانات معبر عنها بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010. دولار أمريكي الأرقام بالدولار لإجمالي الناتج المحلي محولة من العملات المحلية باستخدام أسعار الصرف الرسمية لعام 2010. بالنسبة لبضع دول لا يعكس فيها سعر الصرف الرسمي السعر الذي يطبق فعلا على معاملات الصرف الأجنبي الفعلية، فإنه يتم استخدام عامل تحويل بديل.

من تراجع مداخيلها من القطاع الاستراتيجي تحت تأثير تراجع الطلب العالمي على الخام ليعرف تراجع نهاية سنة 2014 بسبب الانخفاض والتراجع الكبير في أسعار المحروقات بالسوق الدولية.

كما نلاحظ ان معدل النمو الاقتصادي اخذ في الانخفاض حيث بلغ 171290 مليون دولار سنة 2016 واستمر في الانخفاض إلى غاية سنة 2020 ويرجع هذا غالبا إلى دخول الاقتصاد العالمي في حالة ركود بسبب جائحة كورونا.

تم تسجيل خلال عام 2022 نمو في الناتج المحلي بنسبة 3.2 بالمئة، مدفوعا بزيادة النمو في القطاعات غير النفطية، بالمقارنة مع انكماش نسبته 5.1 بالمئة في سنة 2020 على أثر الصدمة الناتجة عن وباء كورونا، ومن ثم نمو بنسبة 3.4 بالمئة في 2021. ويعكس هذا الأداء ديناميكية النشاط الاقتصادي التي اختلفت محركاتها عن تلك المتعلقة بالسنة الماضية. وعليه، فإذا كان الانتعاش الذي بدأ سنة 2021 والمسجل بعد الجائحة مدفوعا بشكل أساسي بقطاع المحروقات، فإن الانتعاش الذي سجل سنة 2022 كان مدفوعا بشكل أساسي بالنمو في القطاعات خارج المحروقات. 2023

المطلب الثاني: أثر هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

يمكننا مقارنة أشكال رؤوس الأموال الأجنبية بالناتج المحلي الإجمالي، بمعنى نسبة هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة والجداول الموالية توضح ذلك. **أولا: مساهمة كل تدفق إلى مجموع التدفقات.**

أعطت البرامج الإصلاحية التي جاء بها صندوق النقد الدولي وطبقت على الجزائر تحولا جذريا في وضع الاقتصاد الجزائري داخليا واتجاه العالم الخارجي، وأهم ما ميز هذا الأخير هو الانفتاح على العالم الخارجي بتحرير التجارة الخارجية. وحركة رؤوس الأموال، مما انعكس على هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر.

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر	استثمارات الحافظة	تحويلات المهاجرين	القروض الأجنبية	المعونات الأجنبية
1999	1%	0%	3%	96%	1%
2000	1%	0%	3%	95%	1%
2001	5%	0%	3%	91%	1%
2002	5%	0%	5%	90%	1%
2003	3%	0%	7%	89%	1%
2004	4%	0%	10%	85%	1%
2005	7%	0%	1%	90%	2%
2006	30%	0%	3%	63%	4%
2007	27%	0%	2%	65%	6%
2008	41%	0%	2%	52%	5%
2009	44%	0%	2%	49%	5%
2010	59%	-36%	5%	68%	5%
2011	49%	0%	4%	43%	4%
2012	43%	0%	6%	47%	4%
2013	48%	0%	6%	41%	6%
2014	29%	0%	47%	21%	3%
2015	-22%	0%	83%	36%	3%
2016	30%	0%	37%	30%	3%
2017	25%	0%	36%	35%	4%
2018	29%	0%	39%	30%	3%
2019	29%	0%	38%	30%	4%
2020	25%	0%	38%	32%	5%
2021	21%	0%	44%	30%	5%
2022	3%	0%	61%	37%	0%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم (07) وبرنامج Excel 2023

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القروض الخارجية شكلت النسبة الأكبر من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر، حيث استحوذت على نسبة 96% من إجمالي التدفقات سنة 1999، وبقيت في حدود ذلك لتتخف سنة 2002 إلى 90%، من إجمالي التدفقات، ويفسر ذلك دخول الجزائر في إصلاحات مع المؤسسات المالية الدولية كما أشرنا إلى ذلك سابقا. مما يعني استلامها قروض جديدة، وكانت هذه الأخيرة من صندوق النقد الدولي، فبقيت القروض الخارجية تهيمن على هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر حتى بعد مضي فترة الإصلاحات، كون أن فترة سدادها تمتد حتى إلى عشر سنوات فما فوق، ورغم تحسن الوضع الاقتصادي للجزائر بداية من الألفية الجديدة وتحسن أسعار النفط، إلا أنه حتى سنة 2005 بقيت الديون الخارجية تستحوذ على أكثر من 80% من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

أما فيما يخص باقي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية فقد كانت ضعيفة مقارنة بالقروض الأجنبية، كما تبين لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر كانت نسبته منخفضة خلال الفترة (1999-2005) مقارنة بالقروض الأجنبية ليشهد ارتفاعا ملحوظا سنة 2006 حيث بلغت نسبته 30%، وهذا راجع الى التحسن في الأوضاع الأمنية والسياسة واستقرار بعض المؤشرات في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وكذا التأثيرات الايجابية لبرامج دعم الإنعاش والنمو الاقتصادي المشار إليهما سابقا. أما تحويلات المهاجرين خلال هذه الفترة فقد بلغت اقصى نسبة لها سنة 2004 بنسبة 10% متقدمة على المعونات الأجنبية التي كانت نسبها ضعيفة وسجلت ما نسبته 2%، أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فهو منعدم تماما.

بعد سنة 2005 بقيت الديون الخارجية تستحوذ على أكثر من 60% من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف في هذه المساهمة تبقى التدفقات الرأسمالية الأخرى ضعيفة مقارنة بالقروض الخارجية، فوجد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد سجلت قيمة سالبة سنة 2015 وذلك بسبب التراجع الحاد في أسعار النفط سنة 2014، والراجعة إلى تدهور الأداء الاقتصادي العالمي وما ترتب عليه من تخوف المستثمرين الأجانب أن يستمر هذا الانخفاض. أما بالنسبة لتحويلات المهاجرين فحققت أقصى قيمة لها سنة 2015 بنسبة 83% وهذا راجع لعدة أسباب أهمها انتعاش الاقتصاد العالمي خاصة في الدول الأوروبية والأمريكية كذلك انخفاض أسعار النفط مما أدى إلى انخفاض قيمة العملات في الدول المصدرة للنفط، مما أدى الى زيادة تحويلات المهاجرين من تلك الدول إلى الجزائر.

أما سنة 2016 فقد تحسن معدل نمو الاقتصاد العالمي ومن ثمة ارتفعت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقق نسبة 30% من حجم التدفقات الرأسمالية في الجزائر وبقيت في حدود ذلك لتتخفف في السنوات الأخيرة بسبب جائحة covid-19 التي أدت إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي، مما أثر سلبا على جاذبية الاستثمار واستمر بالانخفاض عام 2022 ليسجل قيمة نسبتها 3%، وهذا راجع للحرب في أوكرانيا وارتفاع معدل التضخم في

الجزائر خلال هذه السنة علما انه بلغ المتوسط السنوي للتضخم نسبة %9,70 على المستوى الوطني مما أدى إلى زيادة تكاليف الاستثمار وأرباحه.

وخلال سنة 2022 ارتفعت القروض الخارجية مقابل انخفاض في سنة 2021 بعد سماح السياسة النقدية التي نفذها بنك الجزائر بالعودة التدريجية للوضع الطبيعي لا سيما من خلال رفع تدابير ما هي التخفيف الاحترازية الاستثنائية المعتمدة في مارس 2020 في سياق الأزمة الصحية كوفيد.19-

عموما يمكن القول أن هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، عرف تغييرا ولو طفيفا في الفترة الأخيرة مع بقاء هيمنة القروض الخارجية على هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية خلال الفترة المدروسة، في ظل تدفق أربعة أشكال من رؤوس الأموال الأجنبية وهي الاستثمار الأجنبي المباشر، القروض الخارجية المعونات الأجنبية، وتحويلات المهاجرين.

ثانيا: مساهمة تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية في الناتج المحلي الإجمالي:

لمعرفة مدى مساهمة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في تحقيق النمو الاقتصادي، سنتطرق الى تحديد نسبة مساهمة هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة.

1- التدفقات الفرعية لرؤوس الأموال الأجنبية كنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي

بعد تحليل مساهمة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية سنقوم بتحليل هيكل هذه التدفقات كنسبة من الناتج

المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (04): هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1999-2022)

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	استثمارات الحافظة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	تحويلات المهاجرين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	المعونات الأجنبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	القروض الأجنبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
	%	%	%	%	%
1999	0,31%	0,00%	0,85%	0,15%	27,86%
2000	0,29%	0,00%	0,82%	0,21%	24,18%
2001	1,12%	0,00%	0,67%	0,20%	20,98%
2002	1,01%	0,00%	1,02%	0,18%	20,29%
2003	0,57%	0,00%	1,55%	0,21%	19,44%
2004	0,75%	0,00%	2,09%	0,27%	17,40%
2005	0,93%	0,00%	0,14%	0,28%	12,47%
2006	1,46%	0,00%	0,15%	0,19%	3,05%
2007	1,29%	0,00%	0,08%	0,30%	3,08%
2008	1,97%	0,00%	0,08%	0,24%	2,46%
2009	2,02%	0,00%	0,11%	0,22%	2,25%
2010	1,63%	-1,01%	0,14%	0,14%	1,89%
2011	1,77%	-0,01%	0,14%	0,13%	1,55%
2012	1,00%	0,00%	0,14%	0,10%	1,10%
2013	1,10%	0,00%	0,14%	0,13%	0,94%
2014	0,94%	0,00%	1,53%	0,10%	0,70%
2015	-0,32%	0,00%	1,20%	0,04%	0,52%
2016	0,96%	0,00%	1,16%	0,08%	0,96%
2017	0,71%	0,00%	1,03%	0,10%	0,99%
2018	0,83%	0,00%	1,13%	0,08%	0,87%
2019	0,78%	0,00%	1,01%	0,10%	0,79%
2020	0,68%	0,00%	1,01%	0,12%	0,85%
2021	0,50%	0,00%	1,03%	0,12%	0,71%
2022	0,04%	0,00%	0,98%	0,00%	0,59%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم (8-12) وبرنامج Excel 2023

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القروض الخارجية تمثلت ما نسبته 27,86% من الناتج المحلي

الإجمالي سنة 1999، ومع الدخول في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وتطبيق بعض القوانين الجديدة،

أصبحت القروض الخارجية تمثل 17,40%، وتحويلات المهاجرين تمثل ما نسبته 2,09% من إجمالي الناتج

المحلي الإجمالي حيث بلغت أقصاها سنة 2004، أما التدفقات الرأسمالية الأخرى بقيت ضعيفة، وابتداءا من سنة

2006 أصبحت القروض الخارجية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي حوالي 3%، مع بقاء التدفقات الأخرى في حدود 1% غير الاستثمار الأجنبي المباشر، وانخفضت القروض الخارجية تدريجيا بعد هذه السنة لتحسن الوضعية المالية للجزائر بسبب ارتفاع أسعار المحروقات الذي ساعد الجزائر على تسديد ديونها ولم يعد هذا النوع من رأس المال يمثل سوى 0,59% من الناتج المحلي في سنة 2022.

بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة هي نسبة ضئيلة جدا في الناتج المحلي الإجمالي، حيث لم تتجاوز هذه النسبة 2% حيث بلغت أقصاها سنة 2009، أما فيما يخص استثمار الحافظة المالية كانت نسبتها معدومة وهذا راجع لعدم اعتماد الجزائر على هذه النوع من الاستثمارات نظرا لعدم توفر الظروف الملائمة لهذا النوع من الاستثمارات كوجود سوق مالية متطور والمناخ الاستثماري الملائم، ولكن رغم هذا التناقص والانخفاض في نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمار الحافظة، فالجزائر مجبرة على الاعتماد على مثل هذه التدفقات لتحريك معدلات النمو الاقتصادي.

فيما يتعلق بالمعونات فإن هذه النسبة منخفضة أيضا ولم تتجاوز حدود 0,30%، من الناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال التحليل السابق يتضح لنا جليا أن ما تمثله تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية من الناتج المحلي الإجمالي تعتبر ضعيفة جدا.

2- إجمالي التدفقات الى الناتج المحلي الإجمالي

بعد تحليل هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي سنرى الهيكل النسبي.

الجدول رقم (05): الهيكل النسبي لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1999-2022)

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر	استثمارات الحافظة،	تحويلات المهاجرين	أرصدة الدين الخارجي	صافي المساعدات الإئتمانية الرسمية والمعونات	المجموع	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)	%
1999	291 600 000,00		790 000 000,00	25 925 520 612,00	137 979 995,73	27 145 100 607,73	93 042 234 535,44	29%
2000	280 100 000,00		790 000 000,00	23 353 958638,90	199 960 006,71	24 624 018 645,61	96 577 839 449,28	25%
2001	1 113 105 540,90		670 000 000,00	20 869 481 309,50	198 860 000,61	22 851 446 851,01	99 475 174 631,93	23%
2002	1 064 960 000,00		1 070 000 000,00	21 318 628 653,00	186 119 995,12	23 639 708 648,12	105 045 784 407,47	23%
2003	637 853 027,00		1 750 000 000,00	21 886 748 998,20	239 240 005,49	24 513 842 030,69	112 609 080 886,28	22%
2004	884 749 028,00		2 460 000 000,00	20 432 059 902,00	316 970 001,22	24 093 778 931,22	117 451 271 364,14	21%
2005	1 156 000 000,00		170 000 000,00	15 516 210 412,60	347 380 004,88	17 189 590 417,48	124 380 896 371,46	14%
2006	1 841 000 000,00		189 000 000,00	3 861 100 197,00	240 679 992,68	6 131 780 189,68	126 495 371 616,91	5%
2007	1 686 736 539,70	166 150,14	99 004 563,35	4 028 919 897,90	395 010 009,77	6 209 837 160,86	130 796 214 247,50	5%
2008	2 638 607 033,75		103 631 887,21	3 294 773 388,10	324 829 986,57	6 361 842 295,64	133 935 323 388,63	5%
2009	2 746 930 734,17		150 336 961,49	3 061 890 020,80	302 390 014,65	6 261 547 731,11	136 078 288 561,51	5%
2010	2 300 369 124,16	- 1429 752352,17	196 589 288,02	2 662 009 109,60	201 250 000,00	3 930 465 169,60	140 977 106 950,80	3%
2011	2 571 237 024,69	- 8 253 949,89	202 869 816,19	2 254 593 628,20	193 350 006,10	5 213 796 525,29	145 065 443 049,82	4%
2012	1 500 402 452,86		214 841 268,64	1 647 249 779,90	147 320 007,32	3 509 813 508,72	149 997 668 117,77	2%
2013	1 691 886 707,51		209 601 443,44	1 451 912 858,10	203 419 998,17	3 556 821 007,22	154 197 602 825,07	2%
2014	1 502 206 170,56		2 452 442 617,07	1 124 942 499,00	160 619 995,12	5 240 211 281,75	160 057 111 729,90	3%
2015	- 537 792 920,92		1 997 393 458,35	870 194 740,20	71 129 997,25	2 400 925 274,89	165 979 224 866,13	1%
2016	1 638 263 953,78		1 989 023 597,12	1 652 693 647,40	144 550 003,05	5 424 531 201,35	171 290 560 064,74	3%
2017	1 230 243 450,88		1 791 887 073,29	1 715 902 012,60	174 679 992,68	4 912 712 529,44	173 517 337 342,62	3%
2018	1 466 116 068,03		1 984 998 399,13	1 522 845 953,90	144 610 000,61	5 118 570 421,68	175 599 545 392,51	3%
2019	1 381 200 049,59		1 785 838 683,22	1 398 178 227,50	172 000 000,00	4 737 216 960,32	177 355 540 843,20	3%
2020	1 143 918 159,63		1 699 608 934,63	1 436 410 001,50	209 619 995,12	4 489 557 090,87	168 310 408 264,40	3%
2021	869 151 161,73		1 792 158 957,01	1 240 363 369,70	214 380 004,88	4 116 053 493,32	174 032 962 144,94	2%
2022	75 197 017,92		1 760 325 810,05	1 055 682 237,00		2 891 205 064,97	179 602 019 799,39	2%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم (12) و(13) وبرنامج Excel 2023

نلاحظ من الجدول السابق أن مساهمة مجموع تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في الناتج المحلي الإجمالي

في الجزائر مثلت حوالي 29% سنة 1999 حيث أنها سجلت في هذه السنة ارتفاعا معتبرا كأعلى نسبة مقارنة

بالسنوات التي تبعتها و يعود سبب هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع معدل الاقتراض في هذه السنة و السنوات التي سبقتها حيث أنه ومن المعلوم أن تجربة الجزائر في مجال تمويل التنمية عن طريق القروض الخارجية كانت تجربة مريرة، فالمدىونية أثقلت كاهلها، وبفضل إتباع الحكومة الجزائرية لسياسة التسديد المسبق أصبح حجم الديون الخارجية للجزائر يتناقص تدريجيا سنة بعد سنة لتحسن الوضعية المالية للجزائر و ذلك بسبب إتباعها برنامج الإصلاح الاقتصادي وتطبيق البرامج التنموية و من جهة أخرى تحسن أسعار النفط خلال هذه السنوات لعب دورا هاما في التقليل من حجم القروض الخارجية على مر هذه السنوات .

في المقابل نلاحظ من الجدول أعلاه تزايد مستمر في الناتج الإجمالي المحلي خلال هذه السنوات وتقريبا خلال طيلة فترة الدراسة أي انه كلما قلت نسبة الاقتراض ارتفعت نسبة الناتج المحلي الإجمالي.

استمر هذا الانخفاض في مساهمة مجموع التدفقات الأجنبية في الناتج المحلي الإجمالي طيلة هذه المدة أي منذ سنة 1999 إلى سنة 2022 حيث سجل نسبة هذه المساهمة حوالي 2% سنة 2022، لكن بالرجوع إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي نجدها مخيبة للأمل، فهي لم تتجاوز 2% إذا اعتمدنا على نتائج الجدول السابق الشيء الذي يعكس ضعف استقطاب الجزائر لمثل هذه التدفقات. إن هذه القيمة الهزيلة، وهذا التباطؤ في التطور، لهما ما يبررهما، إذ لا يمكن أن ننتظر بتقاول قدوم مثل هذا الاستثمار، ومناخ الاستقبال لا يبعث على الارتياح إطلاق إذ أن الجزائر تعتمد في استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع المحروقات أي أن هذا الأخير مرتبط حرفيا بتحسين أو تدهور أوضاع النفط حيث أن حصة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تقريبا كلها موجهة للاستثمار في قطاع المحروقات و هذا ما يفسر المساهمة الضئيلة له في الناتج الإجمالي المحلي وعلى العموم تتميز الجزائر بضعف تكاملها مع الأسواق المالية الدولية نظرا لاستفادتها الضعيفة جدا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة باقتصاديات أخرى وهو أمر طبيعي جدا نظرا لاعتماد الجزائر على السياسة الاقتصادية الاشتراكية، والتركيز على دور الدولة في بناء الاقتصاد من خلال الاهتمام

المركز بالمؤسسات الكبيرة، ولم تولي اهتماما كبيرا بجلب رأس المال الأجنبي، خاصة بعد ما وفرته الطفرة البترولية من موارد مالية وارتفاع أسعار النفط .

نستنتج من هذا الجدول أن مساهمة مجموع تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في الناتج المحلي كانت ضعيفة خلال السنوات الأخيرة أي أن الجزائر قللت من اعتمادها على رؤوس الأموال الأجنبية في تحسين أوضاعها الاقتصادية.

ثالثا: النتائج المحققة لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

من المتوقع ان تؤثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على الاقتصاد الجزائري وجوانبه لاسيما النمو الاقتصادي، ولمعرفة ما تمثله أهمية رؤوس الأموال الأجنبية في الاقتصاد الجزائري، سنتطرق الى مقارنة لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر مع كل من فرنسا، ماليزيا، مصر، وإيران.

1- دراسة تحليلية لتدفقات رؤوس الاموال الاجنبية بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي لكل من

(مصر، إيران، ماليزيا وفرنسا).

تعتبر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية نقطة فاصلة في تحديد نسبة نمو الناتج الإجمالي المحلي لأي بلد ومعيار تقدمها فهي التي تحدد مدى اتصال هذه البلدان بالاقتصاد العالمي والتجارة الخارجية، لذا سنقوم في هذا الجدول بتحليل نسبة مساهمة أهم هذه التدفقات في الناتج الإجمالي المحلي لمعرفة ما إذا كان لها دور في نموه وتطوره.

الفصل الثاني: أثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2022)

الجدول رقم (06): إجمالي ونسبة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بالنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي للدول (الجزائر، مصر، إيران، ماليزيا وفرنسا).

	الجزائر			جمهورية مصر العربية			جمهورية إيران الإسلامية			فرنسا			ماليزيا		
	المجموع	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)	%	المجموع	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)	%	المجموع	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)	%	المجموع	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)	%	المجموع	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)	%
2000	2,462E+10	9,658E+10	25,50%	2,9837E+10	1,79683E+11	16,61%	5,509E+09	2,57439E+11	2,14%	5,026E+10	2,0465E+12	2,46%	4,179E+09	1,483E+11	2,82%
2005	1,719E+10	1,244E+11	13,82%	4,1322E+10	2,13758E+11	19,33%	1,335E+10	3,33229E+11	4,01%	9,934E+10	2,22479E+12	4,47%	5,071E+09	1,869E+11	2,71%
2010	5,36E+09	1,41E+11	3,80%	5,3155E+10	2,88446E+11	18,43%	9,721E+09	4,05415E+11	2,40%	5,879E+10	2,31757E+12	2,54%	1,198E+10	2,327E+11	5,15%
2015	2,401E+09	1,66E+11	1,45%	7,3457E+10	3,29367E+11	22,30%	4,621E+09	4,08213E+11	1,13%	6,689E+10	2,43919E+12	2,74%	1,15E+10	3,014E+11	3,82%
2020	4,49E+09	1,683E+11	2,67%	1,4155E+11	4,12213E+11	34,34%	1,996E+09	4,48766E+11	0,44%	4,812E+10	2,41949E+12	1,99%	5,48E+09	3,447E+11	1,59%
2022	3,106E+09	1,796E+11	1,73%	1,5663E+11	4,53827E+11	34,51%	2,2E+09	4,87695E+11	0,45%	1,394E+11	2,63841E+12	5,28%	1,636E+10	3,869E+11	4,23%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم (13) و(17) وبرنامج Excel 2023

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مجموع تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في كل من مصر وإيران وفرنسا وماليزيا متباينة ومتذبذبة خلال السنوات الأخيرة المذكورة في الجدول حيث أنها مثلت في جمهورية مصر العربية ما نسبته حوالي 16,61% سنة 2000 ثم 19,33% سنة 2005 وبقيت في تزايد مستمر إلى سنة 2022 حيث حققت نسبة 34,51% في هذه السنة، وهذا يعني أن مجموع التدفقات في دولة مصر ظل في تزايد متواصل منذ سنة 2000 إلى سنة 2022 وبالرجوع إلى الملحق رقم (14) نجد إن هذا راجع إلى مساهمة تدفق أرصدة الدين الخارجي بنسب مرتفعة حيث أنها كانت مهيمنة بالنسبة لباقي التدفقات، فلقد وصلت نسبة القروض الخارجية سنة 2022 إلى 24,28% من الناتج الإجمالي المحلي و تعتبر نسبة مرتفعة نوعا ما مقارنة بباقي التدفقات الأخرى و التي كانت نسبها منخفضة جدا خاصة استثمارات الحافظة و الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أنها لم تصل إلى نسبة 2 بالمائة نهائيا خلال السنوات المذكورة في الجدول السابق و بقيت تتراوح بين 0% و 1% فقط ، أما تحويلات المهاجرين فلقد كانت تتصاعد بنسب معتدلة نسبيا حيث سجلت معدل 1.59% سنة 2000 و ظلت ترتفع إلى أن وصلت إلى نسبة 6.24% سنة 2022 ويمكننا أن نعتبرها نسب مقبولة كمساهمة لها في الناتج الإجمالي المحلي. كذلك بالنسبة إلى صافي المساعدات الإنمائية والمعونات الرسمية فلقد كانت شبه معدومة حيث أنها لم تصل ولو إلى 1% طيلة سنوات الدراسة.

أما فيما يخص جمهورية إيران الإسلامية نلاحظ ان نسبة مساهمة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في الناتج الإجمالي المحلي لها ضئيلة جدا فهي لم تتجاوز 5% منذ سنة 2000 إلى سنة 2022 حيث حققت أعلى قيمة لها سنة 2005 والتي كانت 4.01% وهذا راجع للارتفاع الضئيل للقروض في تلك السنة بنسبة 3.11%، أما باقي التدفقات منخفضة جدا وتقريبا معدومة وأعلى نسبة سجلتها كل التدفقات خلال هذه السنوات كانت في القروض الأجنبية سنة 2000 بمعدل 1.87% وهذا ما يفسر تضائلها في هذه الفترة.

بالنسبة لفرنسا نلاحظ أن مساهمة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في الناتج الإجمالي المحلي تتراوح بين 2% و 5% طيلة هذه السنوات، حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2022 والتي قدرت نسبتها ب 5.28%

حيث انه وبالرجوع إلى الملحق نجد أن كل التدفقات معدومة كليا ما عدا الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات المهاجرين التي ساهمت فيها بشكل مباشر ويعود سبب استقطابها للاستثمارات الأجنبية أنها أكبر سوق عالمية حيث أنها تحتل المرتبة الثانية أوروبا والسادسة عالميا وذلك باعتبارها قوة اقتصادية عالمية فهي تقع في قلب أوروبا، كما أنها تستند إلى بنى تحتية عالية الجودة و رفيدة المستوى و عدة عوامل داعمة للمستثمر الأجنبي كاليد العاملة الداعمة والنظم الميسرة لاستقبال وإقامة المستثمرين الأجانب و غيرها من الظروف الملائمة التي تجذب هؤلاء المستثمرين على عكس الجزائر التي تعتمد في استقطابها للاستثمار الأجنبي بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات وتضع قيود على التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي و الذي يعمل بشكل عكسي يحول دون نمو الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

من جهة أخرى وعلى الصعيد الداخلي تحتل فرنسا المرتبة الأولى من حيث تأسيس المنشآت في أوروبا، ففي عام 2018، أسست في فرنسا 691 ألف منشأة ويعد هذا الرقم قياسيا مقارنة بالسنوات الماضية وزاد عدد المنشآت الصغيرة الحجم بنسبة 28 % والمنشآت الفردية بنسبة 20 %. ويتطلب تأسيس منشأة جديدة في فرنسا من 3 الى 5 أيام، وتُعدُّ الرغبة الفرنسية في ريادة الأعمال من بين الأقوى على الصعيد الأوروبي، ففي عام 2018 أعرب نصف الفرنسيين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و24 عامًا عن رغبتهم في تأسيس منشأة. وأصبحت فرنسا بلد الشركات الناشئة بفضل مجمع "ستاسيون أف" الذي يصبو إلى أن يصبح أكبر حاضنة في العالم وهذا ما يفسر تطور ناتجها المحلي بالمقارنة مع الاستثمار الأجنبي.

أما فيما يتعلق بماليزيا لاحظنا ان نسب مساهمة مجموع تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في الناتج المحلي الإجمالي تراوحت بين 4.23% سنة 2022 و5.15% سنة 2010 كأقصى حد لها والذي يتضح لنا جليا من الملحق (17) أن للاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في ذلك حيث انه سجل أعلى نسبة مساهمة له في الناتج الإجمالي المحلي سنة 2010 والتي قدرت بحوالي 4.86% فبالموازاة مع باقي التدفقات نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر مساهم فيه.

2- دراسة المقارنة بين نتائج تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية للجزائر وفرنسا،

ماليزيا، مصر، وإيران)

عند المقارنة بين هذه البلدان بالنسبة للجزائر نجد ان الجزائر لم تعتمد كثيرا على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في تعزيز نمو الناتج الإجمالي المحلي وقد كان غالب تركيزها على قطاع المحروقات خاصة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و الذي كانت نسبه ضئيلة طيلة فترة الدراسة و التي ذكرناها سابقا في تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر و الهيكل النسبي لها، و بجدد بنا ذكر مساهمة القروض الأجنبية في الناتج الإجمالي المحلي التي كانت مرتفعة في السنوات الأولى من الدراسة التي ساهمت في رفعه بقوة ومع مرور السنوات تراجع نسبة مساهمة هذه القروض في الناتج بشكل معتبر و الذي يعتبر نقطة ايجابية تدل على تخلص الجزائر من قيود المديونية، على عكس جمهورية مصر العربية التي لاحظنا في التحليل السابق أن حجم الديون الخارجية كان في تزايد خلال السنوات الأخيرة و الذي كان اكبر مساهم في ناتجها الإجمالي المحلي أما الاستثمار الأجنبي المباشر فيها لم يكن مساهما إلا بنسب ضئيلة .

أما عندما نقارن الجزائر بفرنسا نجد ان مساهمة التدفقات الأجنبية في الناتج الإجمالي المحلي لدولة فرنسا كان بنسب عادية لأنها على الأغلب تركز كامل نشاطها الاستثماري محليا على مستوى تطوير الاقتصاد المحلي والاستثمار في المؤسسات الناشئة والتجارة الداخلية وتحولها نحو الخارج. وكان للاستثمار الأجنبي المباشر تدفقات قوية مقارنة بالجزائر والدول الأخرى حيث بلغ 108.4 مليار دولار سنة 2023 بينما كان الحجم في الجزائر 3.2 مليار دولار، بفضل بنيتها التحتية المتطورة وقوتها العاملة الماهرة وترتكز هذه الاستثمارات في قطاعات الخدمات والصناعة والبحث والتطوير .

وبالعودة إلى إيران وجدنا أن مساهمة كل التدفقات منخفضة بالنسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي في السنوات الأخيرة على الرغم من انها تعتبر دولة نفطية، وذلك بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات

المتحدة الأمريكية على البلاد حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إيران 1.5 مليار دولار سنة 2023، مقارنة بالجزائر الذي بلغ 3.2 مليار دولار.

بالنسبة لدولة ماليزيا كان للاستثمار الأجنبي المباشر دورا ملحوظا مقارنة بباقي التدفقات حيث يبدو أن له نسب مساهمة مقبولة بالنسبة للنتائج الإجمالي المحلي وذلك بفضل موقعها الجغرافي المميز كذلك التسهيلات التي قدمتها الدولة الماليزية للمستثمر الأجنبي كتوفير المناطق الصناعية الحرة و الموانئ البحرية و السكك الحديدية التي توفر أسعار مناسبة للمستثمرين وكذلك توقيع الحكومة الماليزية العديد من الاتفاقيات لضمان الاستثمار مع ازدياد من 22 دولة و ذلك لحماية الشركات الأجنبية من التأميم الإجباري و اتفاقيات فض النزاعات و العديد من التسهيلات التي تدعم الاستثمار الأجنبي. على عكس دولة الجزائر التي تفرض قيود على الاستثمار الأجنبي في بعض القطاعات بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية وعوامل أخرى.

تتركز الاستثمارات الأجنبية في ماليزيا بشكل أساسي في قطاعات الصناعة والخدمات والتصنيع على عكس دولة الجزائر التي تتركز استثماراتها الأجنبية بشكل أساسي في قطاعات المحروقات والزراعة. في الأخير وعند المقارنة بين النتائج المحققة من قبل الدول نجد أن التدفقات الأجنبية لرؤوس الأموال في الجزائر لم تحقق النتائج المرجوة والمتوقعة، نظرا لضعف البنية التحتية التي تعتبر عامل مهم وجاذب للاستثمارات الأجنبية وأيضا عدم تنوع الاقتصاد بالإضافة إلى عوامل أخرى اقتصادية وسياسية وبشرية.

خلاصة الفصل الثاني:

تطرقنا في هذا الفصل أيضا إلى دراسة الهيكل الشكلي والنسبي لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وأثره

على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1999-2022 في الجزائر حيث توصلنا من خلال تحليل تطوراته خلال

فترة الدراسة إلى أن مساهمة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في الناتج الإجمالي المحلي في الجزائر ضئيلة جدا

خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر مؤشر مهم للنمو الاقتصادي في مختلف الدول. فقمنا بجمع

مختلف المتغيرات وحصرها فبالاستعانة ببرنامج Excel 2023 تحصلنا على كافة الأشكال والهيكل الممكنة

التي أوصلتنا في الأخير إلى أن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية تؤثر على النمو الاقتصادي.

كما تناولنا في هذا الفصل دراسة تحليلية ومقارنة لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بالنسبة للناتج الإجمالي

المحلي للدول (مصر، إيران، ماليزيا، فرنسا) والتي توصلنا من خلالها أن الجزائر لم تحقق النتائج المنتظرة

والمتوقعة بمساهمة هذه التدفقات في الناتج الإجمالي المحلي وبالتالي لم تؤثر ايجابيا في النمو الاقتصادي للجزائر

بالمقارنة مع الدول الأربعة الأخرى.

خاتمة

الخاتمة:

تعد تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية أداة هامة لتحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر بمختلف أشكالها ومن المتعارف عليه أن هذه التدفقات لها أثر كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي للدول المضيفة، حيث كان لتحليل العلاقة بين تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والنمو الاقتصادي في الجزائر نتائج عقيمة بسبب تقلبات أسعار النفط والظروف الاقتصادية العالمية، وبالتالي لن يظهر تأثير التدفقات على تحريك معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

نتائج الدراسة:

- تساهم تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في تمويل الاستثمار، مما يساهم في النمو الاقتصادي وتنمية البنية التحتية ونقل التكنولوجيا.
- توجد 3 فجوات رئيسية تبرر اللجوء الى التمويل الدولي (فجوة الموارد المحلية، فجوة التجارة الخارجية وفجوة الموازنة العامة).
- التنمية الاقتصادية مفهوم واسع وشامل يتخطى النمو الاقتصادي.
- يوجد علاقة إيجابية بين تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والنمو الاقتصادي ولكن تتأثر هذه العلاقة بمجموعة من العوامل تختلف بين الدول.
- لا تساهم كل التدفقات في تحسين النمو الاقتصادي فقد يكون لها تأثير سلبي عندما تتأثر بعوامل مختلفة أو لم يتم استخدامها بالشكل الصحيح.
- تطور إيجابي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات المهاجرين في الجزائر في السنوات الأخيرة.
- شهدت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر تنديبا كبيرا خلال العقود الماضية.
- يركز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بشكل خاص في قطاعات النفط والغاز.
- تتأثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط.

- هيمنة القروض الخارجية على غيرها من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الأخرى خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة.
- تقارب نسب تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية خلال السنوات الأخيرة.
- إن سوء استخدام التدفقات الأجنبية يؤثر سلبا على الدول المتلقية.
- حرمان الاقتصاد من مصدر هام للتمويل المتمثل في الاستثمار الأجنبي غير المباشر نظرا لتدهور السوق المالية الجزائرية.
- تلعب القروض الخارجية دورا هاما في تمويل الاقتصاد، لكن يمكن ان يكون لهذه القروض تأثير سلبي على النمو الاقتصادي عند سوء استخدامها.
- لم تحقق تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية النتائج المرجوة مقارنة بالعديد من الدول الأخرى والدول النامية.

اختبار الفرضيات:

من اجل القيام بهذه الدراسة قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات فكانت الإجابة كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** تعود مبررات الحاجة للتمويل الدولي إلى ثلاث فجوات (الموارد المحلية، فجوة التجارة الخارجية وفجوة الموازنة العامة)، وعليه فقد تم تأكيد صحة هذه الفرضية الأولى من خلال الدراسة التي تطرقنا اليها في الفصل الأول والتي أثبتت أن أسباب اللجوء الى التمويل بشكل عام هي فجوتي الاستثمار والادخار (فجوة الموارد المحلية) والتي تعكس مظهر الاختلال الداخلي. وفجوة الصادرات والواردات (الموارد الخارجية) التي تعبر عن الخلل الهيكلي بالإضافة الى الفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة (فجوة الموازنة العامة).
- **الفرضية الثانية:** تعد التنمية الاقتصادية مفهوم واسع يحوي النمو الاقتصادي، وقد تم تأكيد صحة هذه الفرضية من خلال الدراسة التي تطرقنا اليها في الفصل الأول والتي أثبتت أن النمو الاقتصادي يركز على الزيادة المستمرة في اجمالي الناتج المحلي اما التنمية الاقتصادية هي عملية اشمل تتضمن تحسين مستوى معيشة المجتمع بشكل عام ومستدام.

- **الفرضية الثالثة:** توجد علاقة إيجابية متباينة بين تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والنمو الاقتصادي، وعليه فقد تم تأكيد صحة هذه الفرضية من جانب، ذلك خلال الدراسة التي تطرقنا إليها في الفصل الثاني والتي اثبتت وجود علاقة إيجابية بين تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والنمو الاقتصادي، اما من جانب اخر فننفي هذه الفرضية في حالة سوء استغلال القروض الأجنبية.

- **الفرضية الرابعة:** لم تحقق تدفقات رؤوس الأموال النتائج المرجوة منها في الاقتصاد الجزائري، وعليه فقد تم تأكيد صحة هذه الفرضية من خلال الدراسة التحليلية التي تطرقنا إليها في الفصل الثاني والتي اثبتت عدم تحقيق تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية للنتائج المنتظرة منها في الاقتصاد الجزائري وضعفها مقارنة مع عدد من الدول الأخرى خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2022.

المقترحات:

- عمل الحكومة على تنفيذ خطط الإصلاح الهيكلي الهادفة الى تنويع الاقتصاد وتعزيز كفاءة الإنفاق العام، وتشجيع الاستثمار في القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والصناعة والسياحة لخلق فرص عمل جديدة وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل.
- خفض الاعتماد على التمويل الخارجي من خلال الزيادة في صادرات السلع والخدمات غير نفطية.
- تفعيل السوق المالي كسبيل لجذب الاستثمارات الأجنبية الغير مباشرة وتشجيع الشركات على ادراج أسهمها في السوق وتحسين آليات التداول وتطوير البنية التحتية.
- تطوير قانون استثماري شامل وجذاب يلبي احتياجات المستثمرين الأجانب وتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بتأسيس الشركات.

آفاق الدراسة: لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين

بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

- أثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على قطاع الخدمات.
- أثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على مؤشر مستوى المعيشة.
- أثر مستوى التنمية البشرية على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- دراسة تحليلية لأثر عوامل البيئة الاقتصادية الكلية على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

- فؤاد شبل، التنمية الاقتصادية أصولها وقواعدها، وكالة الانباء العربية، القاهرة-مصر، 2021.

ثانياً: الرسائل الجامعية

- بلميلود سميح، بن سعد الله عبد اللطيف، أثر هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2020، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2021-2022.

- شيماء شنوف، شيماء شنوف، أثر التمويل الدولي على التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة ماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، محمد بوضياف، المسيلة 2017-2018.

- نمديل وحيد، أثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية - - - دراسة حالة الجزائر وتونس ومصر-، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2018-2019.

- كريكت خلود، عياشبة فطيمة الزهرة، القروض الدولية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية -حالة الجزائر-، مذكرة ماستر أكاديمي تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2020-2021.

- محمد بودواية، دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 المفاضلة بين مدخل الطلب ومدخل العرض، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2017-2018.

- بلميلود سميح، بن سعد الله عبد اللطيف.

- فضيلة ملوآح، علي مكيد، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2018، مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، جامعة المدية، العدد 01، 01 جوان 2020.

- بن لعمودي نسرين، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1091-2021)، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد كمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2022-2023.

ثالثاً: المجلات والملتقيات العلمية

- سامية مقعاش، تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وأثرها على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 16 2016.

- حبيب قنوني، عبد الرحيم عامر، حركة رؤوس الأموال الدولية والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تجريبية 1990-2018، مجلة التنظيم والعمل المجلد 8، العدد 3، 05-01-2022.

- سامية مقعاش، تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وأثرها على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي دراسة حالة ماليزيا، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 13، ديسمبر 2015.
- عبد الرزاق حمد حسين، قياس أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلدان النامية (الهند حالة دراسية)، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 02، العدد 01، 2012.
- بوطالبي هشام، بن سعيد محمد، أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970-2019، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد 5، العدد 3، أكتوبر 2022.
- وليد محمود إسماعيل إبراهيم، تحليلات المساهمة الأجنبية في النمو الاقتصادي في دول شرق افريقيا منذ عام 2000، مجلة الدراسات الافريقية، المجلد 40، العدد 02، جوان 2018.

المواقع الإلكترونية

- . د.مايخ شبيب الشمري م. د.حسن كريم حمزة، تاريخ النشر 23-01-2023، التمويل الدولي-أسس نظرية وأساليب تحليلية-، تم الاطلاع عليه في 15-05-2024، رابط الموقع: <https://mail.almerja.com/reading.php?idm=193467>.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

الدولة	الجزائر
رمز الدولة	DZA
رمز المؤشر	BX.KLT.DINV.CD.WD
اسم المؤشر	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
1999	291600000
2000	280100000
2001	1113105541
2002	1064960000
2003	637853027
2004	884749028
2005	1156000000
2006	1841000000
2007	1686736540
2008	2638607034
2009	2746930734
2010	2300369124
2011	2571237025
2012	1500402453
2013	1691886708
2014	1502206171
2015	-537792920.9
2016	1638263954
2017	1230243451
2018	1466116068
2019	1381200050
2020	1143918160
2021	869151161.7
2022	75197017.92

Source : <https://data.worldbank.org/country/algeria>

الملحق رقم 02: التحويلات الشخصية، المدفوعة (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)

الدولة	الجزائر
رمز الدولة	DZA
رمز المؤشر	BM.TRF.PWKR.CD.DT
اسم المؤشر	التحويلات الشخصية، المدفوعة (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)
1999	790,0000
2000	790,0000
2001	670,0000
2002	1070,0000
2003	1750,0000
2004	2460,0000
2005	27000000
2006	35000000
2007	48863732.65
2008	26782545.16
2009	45702405.84
2010	27971375.75
2011	30901604.94
2012	44242618.92
2013	38715810.2
2014	295922112.1
2015	72128990.59
2016	76633496.32
2017	214378056.7
2018	87006383.21
2019	81545364.58
2020	149253465.3
2021	83259319.41
2022	82202373.77

Source : <https://data.worldbank.org/country/algeria>

الملحق رقم (03): استثمارات الحافطة، سندات (عام ومضمون من قبل الحكومة + خاص غير مضمون)
(صافي التدفقات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

الدولة	الجزائر
رمز الدولة	DZA
رمز المؤشر	DT.NFL.BOND.CD
اسم المؤشر	استثمارات الحافطة، سندات (عام ومضمون من قبل الحكومة + خاص غير مضمون) (صافي التدفقات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
1991	-4094000
1992	-129389000
1993	-662953000
1994	-444524000
1995	-278104000

Source : <https://data.worldbank.org/country/algeria>

الملحق رقم (04) : أرصدة الدين الخارجي، العام والمضمون من قبل الحكومة (الدين المستحق والمنصرف،
بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

الدولة	الجزائر
رمز الدولة	DZA
رمز المؤشر	DT.DOD.DPPG.CD
اسم المؤشر	أرصدة الدين الخارجي، العام والمضمون من قبل الحكومة (الدين المستحق والمنصرف، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
1999	25925520612
2000	23353958639
2001	20869481310
2002	21318628653
2003	21886748998
2004	20432059902
2005	15516210413
2006	3861100197
2007	4028919898
2008	3294773388
2009	3061890021
2010	2662009110
2011	2254593628
2012	1647249780
2013	1451912858
2014	1124942499
2015	870194740.2
2016	1652693647
2017	1715902013
2018	1522845954
2019	1398178228
2020	1436410002
2021	1240363370
2022	1055682237

Source : <https://data.worldbank.org/country/algeria>

الملحق رقم (05) : صافي المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونات الرسمية المتلقاة (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

الدولة	الجزائر
رمز الدولة	DZA
اسم المؤشر	صافي المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونات الرسمية المتلقاة (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
رمز المؤشر	DT.ODA.ALLD.CD
1999	137979995.7
2000	199960006.7
2001	198860000.6
2002	186119995.1
2003	239240005.5
2004	316970001.2
2005	347380004.9
2006	240679992.7
2007	395010009.8
2008	324829986.6
2009	302390014.6
2010	201250000
2011	193350006.1
2012	147320007.3
2013	203419998.2
2014	160619995.1
2015	71129997.25
2016	144550003.1
2017	174679992.7
2018	144610000.6
2019	172000000
2020	209619995.1
2021	214380004.9

Source : <https://data.worldbank.org/country/algeria>

الملحق رقم (06) : إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)

الدولة	الجزائر
رمز الدولة Code	DZA
اسم المؤشر	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)
رمز المؤشر	NY.GDP.MKTP.KD
1999	93042234535.44
2000	96577839449.28
2001	99475174631.93
2002	105045784407.47
2003	112609080886.28
2004	117451271364.14
2005	124380896371.46
2006	126495371616.91
2007	130796214247.50
2008	133935323388.63
2009	136078288561.51
2010	140977106950.80
2011	145065443049.82
2012	149997668117.77
2013	154197602825.07
2014	160057111729.90
2015	165979224866.13
2016	171290560064.74
2017	173517337342.62
2018	175599545392.51
2019	177355540843.20
2020	168310408264.40
2021	174032962144.94
2022	179602019799.39

Source : <https://data.worldbank.org/country/algeria>

الملحق رقم (07) : هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر.

Indi cato r Na me	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	استثمارات الحافظة، سندات (عام ومضمون من قبل الحكومة + خاص غير مضمون) (صافي التدفقات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	Personal remittances, received (current US\$)	أرصدة الدين الخارجي، العام والمضمون من قبل الحكومة (الدين المستحق والمصرف، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	صافي المساعدات الإئتمانية الرسمية و المعونات الرسمية المتلقاة (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	المجموع
1999	291 600 000,00		790 000 000,00	25 925 520 612,00	137 979 995,73	27 145 100 607,73
2000	280 100 000,00		790 000 000,00	23 353 958 638,90	199 960 006,71	24 624 018 645,61
2001	1 113 105 540,90		670 000 000,00	20 869 481 309,50	198 860 000,61	22 851 446 851,01
2002	1 064 960 000,00		1 070 000 000,00	21 318 628 653,00	186 119 995,12	23 639 708 648,12
2003	637 853 027,00		1 750 000 000,00	21 886 748 998,20	239 240 005,49	24 513 842 030,69
2004	884 749 028,00		2 460 000 000,00	20 432 059 902,00	316 970 001,22	24 093 778 931,22
2005	1 156 000 000,00		170 000 000,00	15 516 210 412,60	347 380 004,88	17 189 590 417,48
2006	1 841 000 000,00		189 000 000,00	3 861 100 197,00	240 679 992,68	6 131 780 189,68
2007	1 686 736 539,70	166 150,14	99 004 563,35	4 028 919 897,90	395 010 009,77	6 209 837 160,86
2008	2 638 607 033,75		103 631 887,21	3 294 773 388,10	324 829 986,57	6 361 842 295,64
2009	2 746 930 734,17		150 336 961,49	3 061 890 020,80	302 390 014,65	6 261 547 731,11
2010	2 300 369 124,16	- 1 429 752 352,17	196 589 288,02	2 662 009 109,60	201 250 000,00	3 930 465 169,60
2011	2 571 237 024,69	- 8 253 949,89	202 869 816,19	2 254 593 628,20	193 350 006,10	5 213 796 525,29
2012	1 500 402 452,86		214 841 268,64	1 647 249 779,90	147 320 007,32	3 509 813 508,72
2013	1 691 886 707,51		209 601 443,44	1 451 912 858,10	203 419 998,17	3 556 821 007,22
2014	1 502 206 170,56		2 452 442 617,07	1 124 942 499,00	160 619 995,12	5 240 211 281,75
2015	-537 792 920,92		1 997 393 458,35	870 194 740,20	71 129 997,25	2 400 925 274,89
2016	1 638 263 953,78		1 989 023 597,12	1 652 693 647,40	144 550 003,05	5 424 531 201,35
2017	1 230 243 450,88		1 791 887 073,29	1 715 902 012,60	174 679 992,68	4 912 712 529,44
2018	1 466 116 068,03		1 984 998 399,13	1 522 845 953,90	144 610 000,61	5 118 570 421,68
2019	1 381 200 049,59		1 785 838 683,22	1 398 178 227,50	172 000 000,00	4 737 216 960,32
2020	1 143 918 159,63		1 699 608 934,63	1 436 410 001,50	209 619 995,12	4 489 557 090,87
2021	869151 161,73		1 792 158 957,01	1 240 363 369,70	214 380 004,88	4 116 053 493,32
2022	75 197 017,92		1 760 325 810,05	1 055 682 237,00		2 891 205 064,97
المجموع	31 174 040 323,93	-1 437 840151,92	26 319 552758,22	183 582 270 094,60	4 926 350 013,73	244 564 373 038,57

Source <https://data.worldbank.org/country/algeria>

الملحق رقم (08): تدفقات استثمارات الحافظة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

Indicator Name		إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)	
Indicator Code	استثمارات الحافظة، سندات (عام ومضمون من قبل الحكومة + خاص غير مضمون) (صافي التدفقات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	NY.GDP.MKTP.KD	%
1999		93 042 234 535,44	0,00%
2000		96 577 839 449,28	0,00%
2001		99 475 174 631,93	0,00%
2002		105 045 784 407,47	0,00%
2003		112 609 080 886,28	0,00%
2004		117 451 271 364,14	0,00%
2005		124 380 896 371,46	0,00%
2006		126 495 371 616,91	0,00%
2007	166 150,14	130 796 214 247,50	0,00%
2008		133 935 323 388,63	0,00%
2009		136 078 288 561,51	0,00%
2010	- 1 429 752 352,17	140 977 106 950,80	-1,01%
2011	- 8 253 949,89	145 065 443 049,82	-0,01%
2012		149 997 668 117,77	0,00%
2013		154 197 602 825,07	0,00%
2014		160 057 111 729,90	0,00%
2015		165 979 224 866,13	0,00%
2016		171 290 560 064,74	0,00%
2017		173 517 337 342,62	0,00%
2018		175 599 545 392,51	0,00%
2019		177 355 540 843,20	0,00%
2020		168 310 408 264,40	0,00%
2021		174 032 962 144,94	0,00%
2022		179 602 019 799,39	0,00%

Source : <https://data.worldbank.org/country/algeria>

الملحق رقم (09): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

Indicator Name	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)	
Indicator Code	BX.KLT.DINV.CD.WD	NY.GDP.MKTP.KD	%
1999	291 600 000,00	93 042 234 535,44	0,3%
2000	280 100 000,00	96 577 839 449,28	0,3%
2001	1 113 105 540,90	99 475 174 631,93	1,1%
2002	1 064 960 000,00	105 045 784 407,47	1,0%
2003	637 853 027,00	112 609 080 886,28	0,6%
2004	884 749 028,00	117 451 271 364,14	0,8%
2005	1 156 000 000,00	124 380 896 371,46	0,9%
2006	1 841 000 000,00	126 495 371 616,91	1,5%
2007	1 686 736 539,70	130 796 214 247,50	1,3%
2008	2 638 607 033,75	133 935 323 388,63	2,0%
2009	2 746 930 734,17	136 078 288 561,51	2,0%
2010	2 300 369 124,16	140 977 106 950,80	1,6%
2011	2 571 237 024,69	145 065 443 049,82	1,8%
2012	1 500 402 452,86	149 997 668 117,77	1,0%
2013	1 691 886 707,51	154 197 602 825,07	1,1%
2014	1 502 206 170,56	160 057 111 729,90	0,9%
2015	- 537 792 920,92	165 979 224 866,13	-0,3%
2016	1 638 263 953,78	171 290 560 064,74	1,0%
2017	1 230 243 450,88	173 517 337 342,62	0,7%
2018	1 466 116 068,03	175 599 545 392,51	0,8%
2019	1 381 200 049,59	177 355 540 843,20	0,8%
2020	1 143 918 159,63	168 310 408 264,40	0,7%
2021	869 151 161,73	174 032 962 144,94	0,5%
2022	75 197 017,92	179 602 019 799,39	0,0%

Source : <https://data.worldbank.org/country/algeria>

الملحق رقم (10): تدفقات تحويلات المهاجرين كنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي

Indicator Name	Personal remittances, received (current US\$)	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)	
Indicator Code	BX.TRF.PWKR.CD.DT	NY.GDP.MKTP.KD	%
1999	790 000 000,00	93 042 234 535,44	1%
2000	790 000 000,00	96 577 839 449,28	1%
2001	670 000 000,00	99 475 174 631,93	1%
2002	1 070 000 000,00	105 045 784 407,47	1%
2003	1 750 000 000,00	112 609 080 886,28	2%
2004	2 460 000 000,00	117 451 271 364,14	2%
2005	170 000 000,00	124 380 896 371,46	0%
2006	189 000 000,00	126 495 371 616,91	0%
2007	99 004 563,35	130 796 214 247,50	0%
2008	103 631 887,21	133 935 323 388,63	0%
2009	150 336 961,49	136 078 288 561,51	0%
2010	196 589 288,02	140 977 106 950,80	0%
2011	202 869 816,19	145 065 443 049,82	0%
2012	214 841 268,64	149 997 668 117,77	0%
2013	209 601 443,44	154 197 602 825,07	0%
2014	2 452 442 617,07	160 057 111 729,90	2%
2015	1 997 393 458,35	165 979 224 866,13	1%
2016	1 989 023 597,12	171 290 560 064,74	1%
2017	1 791 887 073,29	173 517 337 342,62	1%
2018	1 984 998 399,13	175 599 545 392,51	1%
2019	1 785 838 683,22	177 355 540 843,20	1%
2020	1 699 608 934,63	168 310 408 264,40	1%
2021	1 792 158 957,01	174 032 962 144,94	1%
2022	1 760 325 810,05	179 602 019 799,39	1%

Source : <https://data.worldbank.org/country/algeria>

الملحق رقم (11): تدفقات المعونات الأجنبية كنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي

Indicator Name	صافي المساعدات الإنمائية الرسمية و المعونات الرسمية المتلقاة (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)	
Indicator Name	DT.ODA.ALLD.CD	NY.GDP.MKTP.KD	%
1999	137 979 995,73	93 042 234 535,44	0,1 %
2000	199 960 006,71	96 577 839 449,28	0,2 %
2001	198 860 000,61	99 475 174 631,93	0,2 %
2002	186 119 995,12	105 045 784 407,47	0,2 %
2003	239 240 005,49	112 609 080 886,28	0,2 %
2004	316 970 001,22	117 451 271 364,14	0,3 %
2005	347 380 004,88	124 380 896 371,46	0,3 %
2006	240 679 992,68	126 495 371 616,91	0,2 %
2007	395 010 009,77	130 796 214 247,50	0,3 %
2008	324 829 986,57	133 935 323 388,63	0,2 %
2009	302 390 014,65	136 078 288 561,51	0,2 %
2010	201 250 000,00	140 977 106 950,80	0,1 %
2011	193 350 006,10	145 065 443 049,82	0,1 %
2012	147 320 007,32	149 997 668 117,77	0,1 %
2013	203 419 998,17	154 197 602 825,07	0,1 %
2014	160 619 995,12	160 057 111 729,90	0,1 %
2015	71 129 997,25	165 979 224 866,13	0,0 %
2016	144 550 003,05	171 290 560 064,74	0,1 %
2017	174 679 992,68	173 517 337 342,62	0,1 %
2018	144 610 000,61	175 599 545 392,51	0,1 %
2019	172 000 000,00	177 355 540 843,20	0,1 %

2020	209 619 995,12	168 310 408 264,40	0,1 %
2021	214 380 004,88	174 032 962 144,94	0,1 %
2022		179 602 019 799,39	0,0 %

Source : <https://data.worldbank.org/country/algeria>

الملحق رقم (12): تدفقات القروض الاجنبية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

Indicator Name	أرصدة الدين الخارجي، العام والمضمون من قبل الحكومة (الدين المستحق والمنصرف، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)	
Indicator Code	DT.DOD.DPPG.CD	NY.GDP.MKTP.KD	%
1999	25 925 520 612,00	93 042 234 535,44	28%
2000	23 353 958 638,90	96 577 839 449,28	24%
2001	20 869 481 309,50	99 475 174 631,93	21%
2002	21 318 628 653,00	105 045 784 407,47	20%
2003	21 886 748 998,20	112 609 080 886,28	19%
2004	20 432 059 902,00	117 451 271 364,14	17%
2005	15 516 210 412,60	124 380 896 371,46	12%
2006	3 861 100 197,00	126 495 371 616,91	3%
2007	4 028 919 897,90	130 796 214 247,50	3%
2008	3 294 773 388,10	133 935 323 388,63	2%
2009	3 061 890 020,80	136 078 288 561,51	2%
2010	2 662 009 109,60	140 977 106 950,80	2%
2011	2 254 593 628,20	145 065 443 049,82	2%
2012	1 647 249 779,90	149 997 668 117,77	1%
2013	1 451 912 858,10	154 197 602 825,07	1%
2014	1 124 942 499,00	160 057 111 729,90	1%
2015	870 194 740,20	165 979 224 866,13	1%
2016	1 652 693 647,40	171 290 560 064,74	1%
2017	1 715 902 012,60	173 517 337 342,62	1%
2018	1 522 845 953,90	175 599 545 392,51	1%
2019	1 398 178 227,50	177 355 540 843,20	1%
2020	1 436 410 001,50	168 310 408 264,40	1%
2021	1 240 363 369,70	174 032 962 144,94	1%
2022	1 055 682 237,00	179 602 019 799,39	1%

Source : <https://data.worldbank.org/country/algeria>

الملحق رقم (13): إجمالي ونسبة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بالنسبة للنتائج المحلي في الجزائر

الجزائر	صافي المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونات الرسمية المتلقاة	استثمارات الحافطة، سندات	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة	تحويلات المهاجرين	أرصدة الدين الخارجي	المجموع	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)	نسبة التدفقات من الناتج المحلي
2000	199960006,7		280100000	790000000	23353958639	24624018646	96577839449	25,50%
2005	347380004,9		1156000000	170000000	15516210413	17189590417	1,24381E+11	13,82%
2010	201250000		2300369124	196589288	2662009110	5360217522	1,40977E+11	3,80%
2015	71129997,25		-	1997393458	870194740,2	2400925275	1,65979E+11	1,45%
			537792920,9					
2020	209619995,1		1143918160	1699608935	1436410002	4489557091	1,6831E+11	2,67%
2022	214380004,9		75197017,92	1760325810	1055682237	3105585070	1,79602E+11	1,73%

الملحق رقم (14): إجمالي ونسبة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بالنسبة للنتائج المحلي في مصر

جمهورية مصر العربية	صافي المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونات الرسمية	استثمارات الحافطة،	تحويلات المهاجرين	الاستثمار الأجنبي المباشر،	أرصدة الدين الخارجي	المجموع	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)	نسبة التدفقات من الناتج المحلي
2000	1370829956		2852000000	1235000000	24378843162	2,9837E+10	1,7968E+11	17%
2005	1046310059	1250000000	5017300000	5375600000	28632851340	4,1322E+10	2,1376E+11	19%
2010	599159973,1	1500000000	12453100000	6385600000	32217518388	5,3155E+10	2,8845E+11	18%
2015	2524530029	1500000000	18325400000	6925200000	44182236526	7,3457E+10	3,2937E+11	22%
2020	1561359985	4681667000	29602900000	5851800000	99849195841	1,4155E+11	4,1221E+11	34%
2022	8240030273	-	28332800000	11399900000	1,10206E+11	1,5663E+11	4,5383E+11	35%
		1550941000						

الملحق رقم (15): إجمالي ونسبة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بالنسبة للنتائج المحلي في إيران

جمهورية إيران الإسلامية	صافي المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونات الرسمية	الاستثمار الأجنبي المباشر	تحويلات المهاجرين	استثمارات الحافظة	أرصدة الدين الخارجي	المجموع	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)	نسبة التدفقات من الناتج المحلي
2000	129869995,1	39000000	536000000		4804270476	5509140471	2,57439E+11	2,14%
2005	100669998,2	2889191670			10358699017	13348560685	3,33229E+11	4,01%
2010	112440002,4	3648972410			5959567188	9720979601	4,05415E+11	2,40%
2015	110900001,5	2050000000			2460324353	4621224355	4,08213E+11	1,13%
2020	235119995,1	1342000000			418801442,7	1995921438	4,48766E+11	0,44%
2022	303769989	1500000000			396711185,2	2200481174	4,87695E+11	0,45%

الملحق رقم (16): إجمالي ونسبة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بالنسبة للنتائج المحلي في فرنسا

فرنسا	صافي المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونات الرسمية	الاستثمار الأجنبي المباشر	التحويلات الشخصية	استثمارات الحافظة	أرصدة الدين الخارجي	المجموع	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)	نسبة التدفقات من الناتج المحلي
2000		41389082665	8869551607			5,0259E+10	2,0465E+12	2,46%
2005		85137061931	14205076473			9,9342E+10	2,2248E+12	4,47%
2010		38889439213	19898258274			5,8788E+10	2,3176E+12	2,54%
2015		42825414106	24066989837			6,6892E+10	2,4392E+12	2,74%
2020		19368829836	28752097584			4,8121E+10	2,4195E+12	1,99%
2022		1,05425E+11	33927902319			1,3935E+11	2,6384E+12	5,28%

الملحق رقم (17): إجمالي ونسبة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بالنسبة للنتائج المحلي في ماليزيا

ماليزيا	صافي المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونات الرسمية	أرصدة الدين الخارجي	الاستثمار الأجنبي المباشر	استثمارات الحافظة	تحويلات المهاجرين	المجموع	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)	نسبة التدفقات من الناتج المحلي
2000	48650001,53		3787631579		342368421,1	4178650002	1,4827E+11	2,82%
2005	29219999,31		3924786635		1116972560	5070979194	1,869E+11	2,71%
2010	-		10885801852		1102925378	1,1983E+10	2,3265E+11	5,15%
2015	6139999,866		9857162112		1643720838	1,15E+10	3,0136E+11	3,82%
2020	600000,0238		4058769679		1426684075	5480263754	3,4471E+11	1,59%
2022	5190000,057		14725970432		1619576050	1,636E+10	3,8688E+11	4,23%

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التدفقات الأجنبية لرؤوس الأموال على النمو الاقتصادي في الجزائر والتي تأخذ أربعة أشكال وهي الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، القروض الأجنبية، المعونات الأجنبية وتحويلات المهاجرين. واستخدمنا في ذلك التحليل هيكل نسبي، وباستخدام بيانات سنوية تغطي الفترة 1999-2022، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل بعض المفاهيم المتعلقة بحركة رؤوس الأموال الدولية والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى العلاقة التي يمكن أن تربطهما. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ان يوجد علاقة إيجابية بين تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والنمو الاقتصادي ولكن تتأثر هذه العلاقة بمجموعة من العوامل تختلف بين الدول. الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، القروض الخارجية.

Abstract:

The study aimed to analyse the impact of foreign capital flows on Algeria's economic growth, which takes four forms: foreign direct and indirect investment, foreign loans, foreign aid and migrants' remittances. In that analysis, we used a relative structure, using annual data covering the period 1999–2022, to which end the analytical descriptive approach was based by describing and analysing some concepts of international capital movements and economic growth, as well as the relationship they could have.

The study found several results, the most important of which was that there was a positive relationship between foreign capital flows and economic growth, but that relationship was influenced by a range of factors that differed between States. **Key**

Key words: Economic growth, foreign direct investment, gross domestic product, Foreign capital flows, external loans.